محضر الجلسة رقم 070

التاريخ: الإثنين 10 جمادى الأولى 1444ه (5 ديسمبر2022م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023:

1-تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
2- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين؛
3- الاستماع إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين الى يوم الدين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ومداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة:

- أولا، لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023؛
- ثانيا، المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين؛
- وأخيرا، الاستماع إلى رد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

وقبل أن نباشر جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رؤساء الفرق والمجموعات وعضوي المجلس غير المنتسبين وإلى السيدة والسادة رؤساء اللجن الدائمة ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية وجميع السيدات والسادة أعضاء الحكومة على المجهودات التي بذلوها، في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ولمشاريع الميزانيات الفرعية المنبثقة عنه.

والشكر موصول كذلك باسمكم إلى أطر المجلس على ما بذلوه من مجهودات جبارة خلال هذه الفترة الضاغطة، في سبيل إعداد ومواكبة أشغال مختلف هيآة المجلس، بغرض إنجاح الدراسة في نطاق الآجال القانونية وفي ظروف حسنة.

وأود تذكير المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي ستخصص له 3 جلسات، بحيث سنستهل هذه الأشغال التي تخصص - كما أسلفت - للمناقشة العامة ورد السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عليها، وسنواصل بعدها بعقد جلستين، تخصص الأولى للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وتخصص الجلسة الثانية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على مشروع قانون المالية برمته.

والآن، إذا سمحتم، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2023.

تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد عابد بادل مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من الاثنين 14 نونبر 2022 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، كما وافق عليه مجلس النواب، وعقدت بشأنه 5 اجتماعات مطولة، لما يفوق 30 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر للسيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع وزير الميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، ساهمت في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة لهذا المشروع.

الشكر موصول أيضا للطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي تبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، المعروض على أنظارنا والمحال على مجلسنا الموقر بتاريخ 13 نونبر 2022، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبته المتنوعة التي تضم ذوي الخبرة من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومنتخبي الغرف المهنية والجماعات الترابية، مما شكل قيمة مضافة حقيقية لدراسته.

مشروع يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي.

وفي الاجتماع الأول للجنة، قدمت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا أبرزت من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، بما في ذلك السياق الدولي، الذي تميز بتوالي الأزمات، من قبيل التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، وبروز أزمة ارتفاع الأسعار دوليا، والذي أدى إلى ارتباك سلاسل الإمدادات العالمية المتفاقمة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالظرفية الوطنية الصعبة التي تميزت رغم ذلك باتخاذ قرارات سريعة وناجعة بتعليمات ملكية سامية، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أو التحكم في معدل التضخم بنسبة 6.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، والذي بلغ مستويات قياسية في اقتصاديات دول كبرى، إلى جانب الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

هذا وقد استند مشروع قانون المالية على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- ✓ تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛
- ✓ إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار؛
- ✓ مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية؛
- ✓ واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات الكبرى والمهيكلة، بحيث اعتبروها سنة مالية مرجعية بحكم ما تحقق فيها من إنجازات.

السيد الرئيس المحترم،

لقدشكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، كما وافق عليه مجلس النواب، موضوع نقاشات متباينة من طرف السيدات والسادة المستشارين، الذين نشكرهم على انضباطهم ومتابعتهم الدقيقة لتفاصيل المشروع وعلى ما أبدوه من ملاحظات واستفسارات واقتراحات على المقتضيات التي جاء بها في مواجهة تداعيات السياقين الدولي والوطني.

هذا، وقد عبر المتدخلون عن فخرهم واعتزازهم بما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات ونجاحات، بفضل الرؤية المتبصرة والتدخلات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، التي مكنت من حشد الدعم المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها واقعية وذات مصداقية، ودحض الأطروحات المتجاوزة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد اختلفت حولها المواقف، بين مختلف المكونات السياسية والنقابية بين اتجاه يعتبرها فرضيات واقعية وموضوعية، مبنية على أرقام ومعطيات دولية صادرة عن مؤسسات دولية، واتجاه آخر، يعتبر أن هذه الفرضيات غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقيق، وأنها لم تأخذ بعين الاعتبار تجربة السنة المالية 2022.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح الضريبي، اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 (كما وافق عليه مجلس النواب) يجسد التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وأنه يعطي رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، ويساهم في تحسين مناخ الأعمال، مشيرين إلى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي وفتح ورش إصلاح شمولي لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك وإصلاح الضريبة على الشركات، حيث تمت الدعوة إلى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وكذا إلى استقرار التشريع الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي والمطالبة بتسريع إصلاح الجبايات المحلية وكذا عقلنة التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية للإعفاء الضريبي.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشادة بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2022، بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين وإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف، كما تمت المطالبة بدعم المقاولات الوطنية المصدرة وتقوية قدرتها التنافسية وجعلها رائدة لعلامة "صنع في المغرب" في جميع أنحاء العالم في ظل هذه الظرفية الصعبة التي تحد من قدرتها التنافسية.

فيما اعتبر البعض أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يقدم أجوبة حقيقية عن إشكاليات مرتبطة بالسيادة الطاقية والأمن المائي والغذائي، مع الدعوة إلى إجراء تقييم وإصلاح لعدة برامج قطاعية.

وفيما يتعلق بالمحور المالي: اعتبر جانب من المتدخلين أن العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض يشكلون معطى أساسي في الميزانية، مما يؤثر على ميزانية الاستثمار، وأن مشروع قانون المالية كلاسيكي، داعين إلى إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

كما طالبت العديد من المداخلات الحكومة بإجراء تقييم للتمويلات المبتكرة وباتخاذ الدولة تدابير حازمة تجاه القطاع البنكي، بسبب عدم مواكبته للعديد من المبادرات الحكومية، خاصة تلك التي تستهدف الشباب.

هذا، وقد تم التساؤل عن سبب عدم توجه مشروع القانون المالي نحو

فتح وتبسيط ولوج المقاولات المتوسطة إلى سوق الرساميل، وعن عدم اعتماد تدابير تساعد على إخراج الرأسمال الوطني إلى السوق الاستثمارية وجلب أموال المغاربة القاطنين بالخارج، مع الدعوة إلى سن تدابير لحل إشكالية تهريب الأموال إلى الخارج.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، ثمن المتدخلون الورش الملكي المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية وبجرأة الحكومة في العمل على تسريع وتيرة تنزيل هذا الورش وتعميم التغطية الصحية، وكذا مواصلة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، والعمل على تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

كما تم التنويه بالمقاربة الجديدة المعتمدة في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والمطالبة بالإسراع في إصلاح أنظمة التقاعد وفق منظور شمولي، بشكل يحقق استدامتها، ويفضي إلى تنزيل منظومة القطبين (قطب عام وقطب خاص).

هذا، وقد ثمن العديد من المتدخلين مخرجات الحوار الاجتماعي، التي ساهمت في التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، فيما أشارت بعض المداخلات إلى تنصل الحكومة من التزامات الحوار الاجتماعي الأخير والمرتبطة بتحسين الدخل، من خلال الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل.

وفيما يرتبط بمحور الاستثمار: اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 يعد إطارا واعدا ومحفزا للاستثمار وداعما له، مجمعين على ضرورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بشكل يساهم في تقديم المساعدة للمستثمرين المغاربة والأجانب ومواكبتهم في الحصول على الرخص الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

وفضلا عن ذلك، تمت الدعوة إلى إصلاح الإدارة وتوطيد خيار الرقمنة وإصلاح النظام البنكي، مع تشجيع مغاربة العالم على الاستثمار ببلدهم الأم وتحفيزهم على ذلك، عبر وضع آليات وإعداد تصور حول الكيفية التي يجب التعامل بها معهم ورفع العراقيل التي يعانون منها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابها، ثمنت السيدة الوزيرة مداخلات السيدات والسادة المستشارين، من خلال طرح القضايا والانشغالات الأساسية، التي تهم المواطنات والمواطنين بكل مسؤولية وموضوعية.

وذكرت السيدة الوزيرة بأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي وكذا التزامات البرنامج الحكومي، آخذا بعين الاعتبار إكراهات الاقتصاد الوطني.

كما أكدت السيدة الوزيرة أن الفرضيات التي يرتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023 توضع وفق معايير ومنهجية علمية معترف بها، مع كل ما يعنيه ذلك من الدقة العلمية، وأن الحكومة ستعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية.

كما تلتزم الحكومة بإنجاح تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي، وكذا إنعاش التشغيل ودعم السكن ودعم إصلاح قطاع الصيد البحري، ارتباطا بإصلاح ورش الضريبة على القيمة المضافة، مشيرة إلى أن مشروع قانون المالية جاء بجملة من التدابير التي تعكس الرؤية الإصلاحية للحكومة، تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية وتخفيف العبء الجبائي على الملزمين وكذا توسيع الوعاء الضريبي.

كما اعتبرت السيدة الوزيرة أن التضخم الذي تعيشه بلادنا الآن يبقى تضخما مستوردا، ولا يعكس ظروفا داخلية للاستهلاك، مستعرضة بعض المعطيات الرقمية حول تكريس الدولة الاجتماعية التي ستعبئ جميع الموارد المالية الممكنة من أجل تنزيل هذا الورش المجتمعي.

السيد الرئيس المحترم،

توجه السيد الوزير المكلف بالميزانية بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في إغناء النقاش، الذي يعتبر محطة لمقاربة سياسية لمشروع قانون المالية لترجمة السياسات العمومية والاختيارات الحكومية.

وفي نفس السياق، أكد على أن اختيار الحكومة فتح ملف الحوار الاجتماعي في ظل الظرفية الراهنة، يعبر عن مدى شجاعتها ووفائها بالتزاماتها، مشيرا إلى سعيها لمأسسة الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتنزيل السجل الاجتماعي الموحد ومواصلة إصلاح قطاعي التعليم والصحة، اللذان خصصت لهما ثلث نفقات الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي إطار دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023، (كما وافق عليه مجلس النواب)انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية من القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها، في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية ومستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي بلغ عددها 340 تعديلا، منها 07 تعديلات همت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 من مدونة الجمارك والمادة 6 من المدونة العامة للضرائب من مشروع قانون المالية بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم السبت 3 دجنبر 2022 اجتماعا مطولا، استغرق 8 ساعات عمل، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 60 تعديلا، وتم رفض 45 تعديلا، فيما تم سحب 228 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة على مواد مشروع القانون وأبوابه، وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

- الموافقون= 11؛
- المعارضون= 03؛
- الممتنعون= 01.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السي عابد، مقرر اللجنة.

شكرا على احترام الوقت.

الآن نفتح باب المناقشة العامة، وللإشارة فقط، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على أنه هذه الجلسة منقولة تلفزيا بصفة مباشرة، ومن أجل كذلك ربح الوقت، لأنه البرنامج التلفزي سيكتمل عند الساعة الثانية، أرجو من السيدات والسادة المستشارين المتدخلين الإيجاز في الوقت، ما أمكن، قصد استفادة كل مكونات المجلس من النقل التلفزي المباشر وكذلك استفادة الحكومة من نفس الشيء.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أتدخل أمامكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار من موقع فريق الحزب الأول الذي يقود هذه الحكومة، لمناقشة ثاني مشروع قانون مالية لها، كما وافق عليه مجلس النواب، في هذه الولاية التشريعية الحالية.

وقبل الخوض في هذه المناقشة، لابد أن أهنئ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله والشعب المغربي على التأهل التاريخي للدور الثاني للمنتخب الوطني لكرة القدم ضمن إقصائيات كأس العالم، تأهل كنا في حاجة ماسة إليه، أسعد المغاربة وأدخل الفرحة إلى قلوبهم، خرجوا بشكل تلقائي في كل مدن المملكة حاملين الراية المغربية، فرحة انتظرناها طويلا، بعد ملاحم بطولية قام بها الأسود وسط ملاعب دولة قطر الشقيقة، والتي نهنئها بالمناسبة على تنظيمها المحكم لهذا العرس الكروي العالمي.

الأسود فازوا أداء ونتيجة وبمدرب وطني مغربي أصيل، أبان عن حنكة ودهاء تكتيكي عالي، تعامل بواقعية مع كل المباريات، ثم كذلك الشكر موصول أيضا لرئيس جامعة كرة القدم مهندس هذا النجاح السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف الميزانية، والذي تعذر عليه الحضور معنا اليوم لتواجده إلى جانب الأسود، والذي وفر كل الإمكانيات لكي ينجح المنتخب الوطني ويصل إلى هذا المستوى التقني الكبير.

إنها لحظة سنوية صادفت أجواء الفرحة والسعادة التي تغمر بيوتنا في كل أرجاء الوطن، بفضل هذا الفوز العظيم الذي بصم عليه المنتخب الوطني لكرة القدم، لحظة نقيم من خلالها كمؤسسة تشريعية التدبير الحكومي، مستحضرين في هذه المناسبة الدستورية السنوية السياقات الدولية والوطنية التي تم تهيئه فيها، سياقات استثنائية بكل المقاييس، تتمثل في تداعيات الكوارث الوخيمة للتغيرات المناخية التي نتج عنها الجفاف ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وتداعيات بداية خروج العالم من أكبر وباء أصابه منذ عقود.

انعكاسات أثرت مباشرة على الأسعار الدولية في المواد الأولية والمحروقات واللوجيستيك، مما خلف أضرارا وتبعات اقتصادية واجتماعية وخيمة طرحت تساؤلات حول السلامة المالية للاقتصاديات الكبرى، وتركت بصمتها المباشرة على المجتمع وعلى كل مكوناته في جميع أنحاء العالم دون استثناء.

وإذ ننوه بالمقاربة التشاركية للحكومة بعد قبولها لـ 46 تعديلا قدمها زملاؤنا بمجلس النواب، فإننا نؤكد على أهمية هذه التعديلات ووجاهتها في تجويد المشروع وتحسينه، كما تفاعلت أيضا بنفس المقاربة مع تعديلات مجلسنا الموقر المقدمة داخل اللجنة بقبول 60 تعديلا من أصل 340 تعديلا.

وإذ ننوه بعمل الحكومة وجرأتها في مواجهة التحديات التي خلفتها هذه السياقات على المجتمع، فإننا نؤكد أن هذا المشروع ثوري، إرادي وطموح يواجه الأزمة بشجاعة، وفي هذا الإطار نهنئ السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح على أدائها المتميز وحضورها في الداخل والخارج كأول امرأة تترأس وزارة الاقتصاد والمالية، حيث أشرفت بحكمة على فتح ورش إصلاح أنظمة التقاعد وبمقاربة جديدة تروم إقرار نظام القطبين، دون أن ننسى التنويه أيضا بالوزير المنتدب المكلف بالميزانية الذي يشتغل بجانبها في

هذا القطاع بتفان ونكران للذات، حيث كانت وزارتكما، السيدة الوزيرة، حاضرة بقوة في جميع الملفات الحارقة والمحطات الحاسمة التي طبعت هذه السنة وعلى رأسها الحوار الاجتماعي الوطني والحوار القطاعي مع الأطباء والأساتذة والجامعيين والمحامين، تفاوض بواقعية من أجل إقرار عدالة جبائية يساهم فيها جميع أطياف المجتمع، وذلك في سبيل تحقيق سلم اجتماعي مستدام وبكاريزما تعتمد على الصراحة والوضوح في التعاطي مع تدبير الشأن العام، مما مكن ماليتنا العمومية من وضع مريح بفعل استفادتها من كل الهوامش الإيجابية في تعاطيها مع هاته الأزمة، حيث ساهمت في تخفيف آثارها على المجتمع، وخصوصا الفئات الهشة.

فبالرغم من الوضع الدولي المعقد الذي تفاقم أيضا بسبب تصاعد الاضطرابات والصراعات الجيو-استراتيجية وتوسعها على المستوى الدولي والإقليمي، والذي أدى إلى بروز العديد من الاختلالات في سلاسل التخزين، وما خلفه ذلك من توقف لمختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي، والذي نتج عنه ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والذي زاده سوءا الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة، مما أثر على القدرة الشرائية للساكنة عبر العالم، وكان من الطبيعي أن لا تستثني هذه الأزمة الأسر المغربية، التي قاست بشدة من هذا الوضع الصعب، الذي أصبح واقعا لا يمكن نكرانه أو تجاوزه، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع التضخم فوصلت إلى مستويات استثنائية، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة، الشيء الذي أفرز تفاقما في العجوزات التجارية وزيادة معدلات المديونية.

وتبعا لما سبق، يتوقع أن تعرف عددا من المناطق في العالم برسم سنتي 2022 و2023 تراجعا في مؤشرات نموها الاقتصادي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونخص بالذكر:

- منطقة اليورو: انخفاض وثيرة النمو الاقتصادي من 5.3% سنة 2021 إلى2.6% سنة 2022 ثم التوقع إلى 1.6% سنة 2023؛
- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: توقع انخفاض وثيرة النمو الاقتصادي إلى 2.5% سنة 2022 إلى 1.2%سنة 2023، عوض 5.7% التي كانت متوقعة.

وفي ظل تتابع هذا الوضع المضطرب، تأثر النظام الاقتصادي الوطني من جراء هذه التطورات الدولية، خصوصا من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، وعلى رأسها المواد النفطية.

كما لا ننسى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الأورو والذي أثر على المستورد الوطني، الذي أثر بدوره على الاستهلاك، ناهيك عن الجفاف وتداعياته على القطاع الفلاحي.

إذن فالحكومة مشكورة وبشجاعتها السياسية لم تختبئ وراء هذه الأزمة أو تهربت منها، بل واجهتها وواجهت كل هذه الأزمات المتوالية بإجراءات سريعة واستباقية، مشيدين في هذا الإطار بالتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، نصره الله، والتي تضمنتها كل الخطب الملكية السامية الأخيرة (خطاب العرش، خطاب افتتاح الدورة البرلمانية، خطاب ذكرى المسيرة الخضراء)،حيث رسمت خارطة طريق المستقبل ببعد نظرها واستشرافها له، خطب ملكية ثورية تواصل بكل شجاعة التأكيد على الثوابت، كما تواصل مسيرة الجهاد الأكبر التي أعلن عنها جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله، مرورا بمرحلة البناء المؤسساتي لمحرر الصحراء، باني المغرب الحديث، جلالة الملك الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه، حيث يواصل وارث سرهما جلالة الملك محمد السادس حفظه الله هذا الجهاد بكل تفان ومسؤولية، والتي أبانت عن عبقريته خلال مواجهته للجائحة ولظروف هذه الأزمة، ما جعلنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نفتخر بأداء ماليتنا العمومية خلال سنة 2022، والتي ستبقى سنة مرجعية لنا جميعا في التدبير الحكيم والصارم والعبقري.

إذن واجهتم، السيدة الوزيرة، الأزمة برباطة جأش وفتحتم كل أوراش البرنامج الحكومي عبر الزيادة في كل الميزانيات ذات البعد الاجتماعي، الزيادة في الأجور والعمل على تنزيل إصلاح جبائي شامل دون اللجوء إلى الحلول السهلة التي لجأت لها كبريات الدول كالتقليص من ميزانية الاستثمار والتشغيل والترقية، بل أنتم استعملتم كل الهوامش الدستورية المتاحة كمراسيم الإذن دون اللجوء إلى قانون مالي تعديلي، معززين الثقة في بلدنا ومؤسساتنا.

وانسجاما مع هذا التوجه، نفتخر بفتح الحكومة للأوراش ذات البعد الاستراتيجي والتي تستعجلنا جميعا وعلى رأسها:

- ✓ مواجهة إشكالية الماء بالجدية اللازمة وما تفرضه من تحديات ملحة؛
- ✓ تحقيق نقلة نوعية، في مجال النهوض بالاستثمار، في إطار تعاقد وطني بين الحكومة والقطاع الخاص والبنكي لخلق مناصب شغل؛
- ✓ تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي الخاص بأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج للمساهمة في مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا والاستفادة من فرص الاستثمار؛
- ✓ الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد.

السيد الرئيس،

نسجل بكل اعتزاز التوجه الحكومي لمعالجة إشكالية تدبير الموارد المائية من خلال تطوير العرض المائي، سواء على مستوى السدود الكبرى والربط بين الأنظمة المائية وتحلية مياه البحر، وكذا السدود الصغيرة والتلية.

ويبقى في نظرنا الرهان الأهم هو ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب، بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

وفي هذا الإطار، نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه لم يعد لنا

حق التحجج بتراكمات الماضي، التي أخطأت الموعد عندما تأخرت في إنجاز المخطط الوطني للماء، ولأن هاته الحكومة قضت أكثر من سنة في التدبير الحكومي، لذلك ننتظر منكم نتائج ملموسة وواضحة في إنجاز هذا المخطط، الذي يرتكز على تحلية مياه البحر، وبذل مجهود إضافي لتعبئة وتخزين المياه السطحية.

وإذ نشيد كذلك بالمجهود الذي تبذله الحكومة في هذه المحطة الدستورية لتعزيز تدبير المالية العمومية، اعتبارا لما يحمله هذا التوجه من أبعاد في اتجاه تكريس الشفافية والوضوح لتحسين التنقيط الدولي لبلادنا فيما يتعلق بالتدبير المالي، فإننا نثمن في هذا الصدد المقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة، بإشراك البرلمان بمجلسيه وباقي الفاعلين، في كل القضايا المجتمعية الخلافية، وما يمس بالمبادرات ذات الطابع المالي والاقتصادي، عبر تنظيم سلسلة من الاجتماعات مع اللجنتين بمجلسي البرلمان في هذا الإطار، سواء تعلق الأمر بتفعيل تعهدات الحكومة، كما هو الشأن في تنزيل تطبيق الضريبة الداخلية على الاستهلاك على المواد المصنعة المحتوية على السكر، أو من خلال عرض ومناقشة تصور الحكومة حول إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومراجعة جدول أسعار الضريبة على الدخل وتجويد المرسوم الخاص المتعلق بالصفقات العمومية في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ كل الحكومات منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من كل هاته الصعوبات السالفة الذكر، ظلت الحكومة صامدة، جعلت من الأزمة حافزا وليس عائقا للتكيف مع كل ما فرضته من تقلبات اقتصادية، لأن مسؤولية الحكومة بل وشرعيتها تقاس بزمن الشدة لا بزمن الرخاء، حيث عملتم مشكورين على حماية القدرة الشرائية للأسر المغربية وتوفير السلع والحفاظ على ثمنها المعتاد، ومكنت الإجراءات المتخذة من ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد الأولية والغذائية، لذلك حافظتم على استقرار أسعار القدرة الشرائية والتخفيف من حدة ارتفاع الأسعار، الذي حاول البعض توظيفه توظيفا سياسويا للتشويش على عمل الحكومة التي واجهته بالشجاعة المطلوبة وبالصبر والصمود والاشتغال في الميدان عبر الزيادة في ميزانية صندوق المقاصة، لكي يبقى ثمن الخبز والكهرباء وقنينات الغاز والنقل العمومي للفقراء والطلبة في مستوياته العادية دون زيادة، عبر تخصيص دعم مباشر لمهنيي النقل، حيث تراوحت الإعانات المقدمة للنقل بين 1000 درهم و7000 درهم، إلا أنه -ونقولها بصراحة داخل فريقنا- بأن الحكومة فشلت في مطاردة الغشاشين والمضاربين والمتاجرين بمآسي الشعب، بالرغم من تكثيفها للجان المراقبة، وهو الموضوع الذي يجب الاشتغال عليه أكثر وتنسيق الجهود فيه بين مختلف القطاعات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة المشينة، والتي تسيء لاقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر بكل تواضع أن سنة 2022 سنة مرجعية وسنة فخر بأداء هذه الحكومة ومحطة للإشادة الجماعية والتنويه بعملها، استطاعت من خلالها الحكومة مواجهة كل الأزمات المتتالية التي مرت بها بلادنا بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها السلبية، بل وحققت نتائج مذهلة لم تستطع تحقيقها كبريات الدول.

في مثل هذه الظروف تلجأ الدول إلى التقليص من الهوامش والخيارات المتاحة التي يمكن أن تنخرط فيها الحكومة بكل إرادية، إلا أن حكومتنا واصلت إنجاز كل المشاريع المبرمجة ومواكبة الفئات الفقيرة، بالرغم من كل هذه الصعوبات.

لذلك، نسجل بكل ايجابية روح الالتزام السياسي للحكومة بكافة مكوناتها لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي والانتصار للقطاعات الاجتماعية، بعدما خصصت لها ثلث ميزانية الدولة، حيث يعمل الفريق الحكومي برئاسة السيد رئيس الحكومة بشكل متواصل وسريع من أجل الوفاء بالتزاماته وتعهداته التي قطعها مع المواطنات والمواطنين.

إن ما قطعته بلادنا من خطوات معتبرة في مسلسل البناء الديمقراطي وتحصين وضعنا الاستثنائي في ظل هذا الوضع الدولي والإقليمي الهش والمضطرب والمتسم بغياب الرؤية، نعتبره مسؤولية مشتركة يتقاسمها الجميع، دولة وحكومة ومؤسسات وطنية وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني ومواطنات ومواطنين من كافة الشرائح الاجتماعية، ما يقتضي التعبئة لترسيخ قيم التضامن والتآزر وتعزيز ثقة المواطن في دولته ومؤسساتها.

ومن مسؤوليتنا كأحزاب ونقابات الرقي بالخطاب السياسي إلى مستوى انتظارات المواطنات والمواطنين، دون تغليطهم أو الزج بهم في غياهب اللايقين والاضطراب والشك بإشاعة المغالطات والنزوع لها بالتوظيفات السياسوية لها وللمشاكل والحاجيات والحقوق التي نناضل جميعا، كل من موقعه، على تحقيقها في سبيل إقرار حياة كريمة، آمنة ومستقرة للمغاربة جميعا.

ومن جهة أخرى، ندعو الحكومة بهذه المناسبة إلى مواصلة اليقظة في تعاطيها الجدي مع مختلف مظاهر القلق المجتمعي التي أضحت واقعا لا يمكن إنكاره بالحكمة المطلوبة والتدخل كلما اقتضت الضرورة ومواصلة الإنصات لنبض الشارع والتفاعل الإيجابي معه بخطاب الوضوح والصراحة، عكس الخطاب النمطي المبني على الكذب والخديعة، لتجاوز كل مظاهر الاحتقان الاجتماعي.

لنا أن نفتخر اليوم بهذه الحكومة التي قامت بتذليل كل هذه الصعوبات، حيث واجهتها بجدية ومسؤولية، وانكبت تدخلاتها على معالجة الاختلالات الناجمة عنها في استحضار تام لدقة المرحلة التي يمر بها العالم، وأيضا لحجم انتظارات وتطلعات المغاربة خاصة، وأن هاته الولاية الحكومية تشكل اليوم القاعدة التأسيسية للدولة الاجتماعية التي كنا نصبو إليها جميعا، كما جعلت من الحوار الاجتماعي آلية مهمة لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي ومأسسته، والحرص على انتظاميته للقطع مع منطق المناسباتية،

عكس ما كان معمولا به في مراحل سابقة.

وإذ نثمن في هذا السياق، مخرجات الحوار الاجتماعي، والتي كانت تاريخية وشجاعة، ساهمت في التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتعزيز السلم الاجتماعي، من خلال الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 5%، وللأجراء في القطاع الفلاحي بنسبة 10% ولموظفي القطاع العام في حدود مبلغ 3500 درهم.

نتأسف في فريق التجمع الوطني للأحرار لكل الحملات المغرضة والبئيسة التي تشن على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تسعى إلى تبخيس العمل الحكومي، علما أن جل هذه الحسابات وهمية، تستغلها بعض الفئات التي كانت ولازالت عدمية مبخسة لكل الجهود، فاقدة للبدائل الموضوعية، ولم تستطع لعقود إصلاح خطابها وتطوير أدائها، وهو ما يبين عدم استيعابها للإطار الذي تشتغل فيه الحكومة، بل لم تستوعب بعد حساسية المرحلة، معتقدين أن الأمور تدبر بطرق سهلة جدا، إذ نجدهم في مضمون خطابهم يسيئون في العمق إلى العمل السياسي النبيل، مساهمين بشكل غير مباشر في عزوف المواطن عن الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات والعمل الجمعوي، عبر شيطنة كل مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي نرفضه جملة وتفصيلا.

لقد كان أصحاب الحسابات الوهمية يطالبون الحكومة بضرورة دعم قطاع المحروقات ليستفيد المواطن بسعر يتراوح ما بين 7 و9 دراهم للتر الواحد، اذ كنا نسمع بأن الحكومة إن لم تدعم المحروقات فستقضي على قطاع السياحة، ولن يتمكن المواطنون من قضاء عطلتهم الصيفية، وستعرف المنتجات ارتفاعا صاروخيا، ولكن ذلك لم يحدث قط، فلو انساقت الحكومة وراء هذا التيار لكانت الآن في حاجة إلى ما بين 90 و100 مليار درهم للوفاء بالتزاماتها المالية في هذا الباب، وسيدخل المغرب نتيجة ذلك - لا قدر الله - في نفق مسدود، يعود بنا إلى عهد التقويم الهيكلي.

لذلك، نؤكد أن اعتماد الإجراء المتعلق بدعم بعض القطاعات المتأثرة بارتفاع أسعار النفط كبرنامج دعم ممنهي النقل العمومي والسياحي ونقل البضائع والأفراد والنقل المدرسي ودعم الكهرباء قرارات أكثر واقعية، وله أثر مباشر على الفئات الهشة، قرار صائب سيفرض علينا مستقبلا مباشرة إصلاح هيكلي يخرج بلادنا من عنق الزجاجة للتخفيف من تأثير زيادة أسعار المحروقات على القدرة الشرائية، مؤكدين في هذا الباب أن الدعم الموجه إلى ممنهي النقل سيصل بعد صرف منحة شهري نونبر ودجنبر 2022 إلى 5 مليار درهم، مما سيمكن المواطن من ركوب الحافلة والطاكسي دون الزيادة في تذاكرها.

وإذ ننوه كذلك بالمجهود الإرادي والمقدر الذي بذلته الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، بالرغم من كل هذه الظروف الصعبة، فإننا نؤكد على قدرتها وجرأتها في معالجة عدد من الملفات الحساسة التي كانت تؤجل عقب كل ولاية حكومية جديدة، وعلى رأسها الرفع من الأجور، ومنها كذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ معالجة الرقم الاستدلالي 509 للأطباء، والتي لم تتجرأ الحكومات السابقة القيام بهذا الإصلاح، حيث أصبح الطبيب بعد تخرجه يتقاضى نفس المبلغ الذي يتقاضاه حاملي شهادات الدكتوراه في القطاعات الأخرى؛
- ✓ إخراج ميثاق الاستثمار الجديد، الذي عجزت الحكومات السابقة عن إخراجه منذ سنة 1995، وقد ساهمنا من موقعنا كبرلمان بمجلسيه في الإسراع بإخراجه بعد تجويده، حيث سيتم بفضله تنزيل آليات مهمة للرفع من الاستثمار عبر آلية الدعم، والذي ينقسم إلى ثلاثة مستويات: الدعم المجالي والدعم الترابي والدعم الأفقي؛
- ✓ معالجة جميع طلبات الاسترداد لمستحقات المقاولات من الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 13 مليار درهم، مما سيمكن مستقبلا من الدراسة والتصفية الفورية لطلبات الإرجاع من طرف إدارة الضرائب، قصد تعزيز وتقوية سيولة المقاولات والحفاظ على توازنها المالي؛
- ✓ تأهيل قطاعي الصحة والتعليم؛
- ✓ العمل على تسريع وثيرة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، بعد تعيين جلالة الملك لأعضاء الحكومة منذ 7 أكتوبر 2021؛
- ✓ إخراج الإطار القانوني لقطاع تربية الأحياء البحرية، والذي يعد قطاعا واعدا ومهما، مما يستدعي تشجيع الاستثمار بهذا المجال؛
- ✓ إجراءات عملية شجاعة وجريئة لتمويل الاقتصاد الوطني وتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من غياب الرؤية وفي ظل وضعية اقتصادية عالمية غير مسبوقة.

لنا الشرف في فريق التجمع الوطني للأحرار أن نساهم في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة، والتي يشرف عليها رئيس الحكومة شخصيا، ويتابع مسارها بدقة وبتفاصيلها الصغيرة والكبيرة، وفق التوجيهات السديدة والصارمة لجلالة الملك. ومن موقع الأغلبية داخل هذا المجلس الموقر، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، أنكم تجتهدون في البحث المضني عن التمويلات الضرورية لتنزيل هذا الورش المجتمعي، والذي سيؤسس بكل تأكيد للدولة الاجتماعية، الذي نناضل من أجل إقرارها جميعا كل من موقعه.

إننا نعتبر أن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية هي رافعات داعمة لتقوية التماسك الوطني والقيم الإنسانية المشتركة للأجيال المستقبلية، ودعوتنا للحكومة في هذا الباب لتسريع تنزيل الجهوية لتحسين الحكامة الترابية ومعالجة الفوارق المجالية، في أفق تحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي

العام وبين خصوصية كل جهة على حدة.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة مجهودا استثنائيا بارعا في إخراج عدد من مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المؤطرة للعمل الحكومي، في إطار التفاعل السريع مع توجهات جلالة الملك، والتي تضمنها البرنامج الحكومي وتقرير النموذج التنموي والتي نخص بالذكر:

- ✓ مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار؛
- ✓ مشروع قانون رقم 27.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- ✓ مشروع قانون إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛
- ✓ تنزيل المراسيم التطبيقية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ المشاريع الخمس المرتبطة بالصحة الواردة في قانون الإطار، حيث توفقتم في إخراجهم الأسبوع الماضي، والتي ستغير أركان ومعالم قطاع الصحة ببلادنا.

مشاريع ساهمنا جميعا في الإسراع بإخراجها بالإجماع، ولم يبق سوى التنزيل الأمثل لها، وهنا نطرح مسؤولية الإدارة، فإذا لم تتعبأ هذه الإدارة وفق منطق المسؤولية والمواطنة الصادقة في تنزيل هذه الأوراش، فإننا - لا قدر الله - سنخلف الموعد، إذن لم يعد لنا أي مبرر، ولا الحق لكي نفشل في تنزيل كل هذه الأوراش التي نعتبرها استراتيجية ومحورية في المستقبل.

ودون الالتفات إلى التقصير المتراكم خلال الولايات الحكومية السابقة في ورش إصلاح التقاعد، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو الحكومة للمرور إلى السرعة القصوى لإصلاح يفضي إلى تنزيل منظومة القطبين "قطب عام" و"قطب خاص" لتفادي أي إصلاحات مقياسية جديدة مستقبلا، على اعتبار أن هذا التوجه لا يمكن أن يحافظ على ديمومة هذا النظام إلا لبضع سنوات إضافية، داعين في هذا الصدد إلى تنزيل إصلاح منظومة التقاعد، الذي نعتبره حلا حقيقيا لديمومته من أجل الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل.

وإذ ننوه بالإجراءات التي اتخذتموها، السيدة الوزيرة، لتخفيف أزمة الصندوق المغربي للتقاعد من خلال رصدكم لـ 2 مليار درهم لفائدة هذا الصندوق، فإننا نعتبرها سابقة جديدة تحسب لهذه الحكومة، وتعطي إشارة إيجابية لشجاعتها في التعاطي مع هذا الملف الذي أرق حكومات سابقة، آملين أن يتم التسريع بإيجاد حل شامل ودائم لأزمة الصندوق لضمان ديمومته.

كما نسجل بكل إيجابية تنزيل ورش تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية لتحسين دور الدولة كمستثمر، بهدف الرفع من النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية في مدلول القانون الإطار، والذي نعتبره تأسيسا لعقد اجتماعي جديد لمواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى ببلادنا.

لهذا، ندعو في هذا الصدد إلى تسريع وثيرة وضع مخططات لإعادة هيكلتها أو تطويرها وكذا مراجعة استراتيجيتها الاستثمارية والتنموية وشروط تمويلها لتدعيم هذا الإصلاح الشمولي للقطاع العام لضمان ديمومة نموذجها الاقتصادي والمالي وإرساء أسس تنميتها المستقبلية.

وبنفس الجدية والالتزام، واصلت الحكومة تنفيذ المخططات الاستراتيجية الكبرى من خلال اعتماد سلسلة إجراءات مكنت من تحقيق نتائج إيجابية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فبفضل مخطط "أليوتيس" تمكن قطاع الصيد البحري من المحافظة على مكانته الاقتصادية وضمان عدم تأثره بأزمة كورونا، إلا أنه يبقى قطاعا ذو خصوصيات جبائية لا تتماشى مع تطلعات المهنيين في التعاطي الإيجابي مع الإصلاحات الجبائية القوية والشجاعة التي جاء بها مشروع قانون مالية سنة 2023.

وفي هذا الإطار، نشيد بمقاربة الحكومة التي عبرت عنها السيدة وزيرة المالية خلال مناقشة التعديلات المقدمة على مشروع قانون المالية لدعم قطاع الصيد البحري، حيث وعدنا السنة المقبلة بمعالجة كل الإشكاليات التي يعيشها هذا القطاع عبر إصلاح ورش الضريبة على القيمة المضافة، حيث سحبت الأغلبية كل الإجراءات التي طالبت بها، مؤكدين على ضرورة تشجيع الاستثمار في قطاع الأحياء البحرية، باعتباره قطاعا واعدا، مشغلا ومدرا للثروة يسعى إلى تحقيق العدالة المجالية بين الجهات، خصوصا تلك الجهات التي تعرف مستويات متدنية من الناتج الداخلي الخام، والذي يتماشى مع القانون الذي صادقنا عليه جميعا بالإجماع، من أجل تسهيل تشجيع الاستثمار في قطاع الأحياء البحرية.

وفي سياق هذه الدينامية المجتمعية التي نعيشها، لابد أن نشيد بالأدوار الهامة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في استتباب الأمن والحفاظ على النظام العام ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف، حيث نعتبر أن الأمن هو الآلية الأساسية التي تجعل المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني يبادر للقيام باستثمارات للاستفادة من نفس الامتيازات والتحفيزات التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل.

وهي مناسبة نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية على ما تبذله من غال ونفيس لحماية الحدود والدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نوجه نفس التحية والتقدير لكافة القوات الأمنية من رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر على أمن وسلامة بلدنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

الشكر والتقدير موصولان أيضا إلى كل الأجهزة الأمنية، التي تواجه ببسالة الظاهرة الإرهابية وتسعى جاهدة إلى استئصالها، تشتغل ليل نهار في متابعة الجماعات الإرهابية الدخيلة المتواطئة مع أعداء بلدنا وخصومنا

الذين تزعجهم نجاحات المملكة، منوهين بالاستباقية واليقظة التي تتعامل بها، ومشيدين بأدوارها الخارجية وتعاونها البناء مع شركاء المملكة وأصدقائها وأشقائها.

السيد الرئيس،

لا تفوتني الفرصة دون أن أستحضر حجم المهام الجسيمة الملقاة على الإدارة الضريبية التي تسعى جاهدة لضبط المتملصين ومتابعتهم، والتي لن تنجح في ذلك إن لم تعمل هذه الإدارة الضريبية على توظيف أطر ذات كفاءة للرفع من قدرات تحصيل الموارد العمومية، مع العمل على إخراج هذه الوزارة وأطرها من كل الحسابات السياسية الضيقة أو أي تنابز من أي نوع كان، باعتبارهم نموذجا في الانضباط والاجتهاد في إبداع الحلول، يشتغلون بتفان في سبيل تحقيق أمننا المالي.

وتبعا لما سبق ذكره، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، بمعية حلفائنا في الأغلبية، نستشعر حجم المسؤولية وجسامتها ونتعبأ اليوم من أجل مساعدة السيد رئيس الحكومة على تحقيق فرص الإقلاع التنموي المنشود المرسخ للعدالة التنموية الشاملة والمنصفة لكل مكونات المجتمع، عبر التنزيل الأمثل لكل هاته القوانين والإجراءات، وبالتالي إنجاز ما تعاهدنا عليه مع المغاربة.

وفي الختام، سيحرص فريق التجمع الوطني للأحرار، للدفاع عن مواقفه السياسية ومبادراته الاقتراحية، لتجويد قانون المالية لسنة 2023 بمعية حلفاءه في الأغلبية في إطار التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين وتوفير الشروط اللازمة لضمان العيش الكريم لهم وأيضا ضمان التوازن والاستقرار الاجتماعيين، مجددين شكرنا للسيدة الوزيرة والسيد الوزير على شجاعتها في مواجهة هذه الأزمة بصبرهم ومثابرتهم واشتغالهم الدؤوب بإجراءات ملموسة.

لذلك، سندافع عن هذا المشروع بحكم انتمائنا وموقعنا، بل أكثر من ذلك سنتملكه لأنه يستجيب لانتظارات الطبقات الشعبية ويواجه الأزمة، ويرفض الابتزاز ويحارب الريع، ولا يتوخى من ذلك أي عائد سياسي، بل يتجاوزه لكي يؤسس لعلاقة جديدة ما بين الملزم والإدارة، عنوانها الصدق والوضوح في التعامل، كل ذلك في سبيل توخي المصلحة العليا للبلاد، مقتنعين بأن المعارضة مع الأسف لا تملك بدائل موضوعية، ولن تستطيع الإتيان بمثل هذا المشروع الواقعي الإرادي الطموح والشجاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا على ربح الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عندما نقرأ مشروع قانون مالية سنة 2023، قراءة متأنية، وبموضوعية تاريخية، ندرك جيدا أننا أمام سياسة تنموية وسياسة حماية اجتماعية، تتكرس وتتعمق للسنة الثانية على التوالي، فمالية السنة المقبلة إن شاء الله، وبالقدر الذي جاءت فيه تحت ضغط سياق دولي وبيئي مطبوع بالأزمات ومحفوف بالمخاطر، بالقدر الذي جاءت مؤكدة وفاء الحكومة، للاستراتيجية الملكية السامية لبناء الدولة الاجتماعية، التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليها لخدمة تقدم الوطن وتقوية الاندماج الاجتماعي للمواطن المغربي، مجسدة بذلك التزامها بأهداف البرنامج الحكومي الطموح والنموذج التنموي الجديد.

فالمتتبع لسياسة حكومة اقتراع الثامن من شتنبر 2021 سيقتنع - لا محالة - أن المملكة المغربية تدخل في مرحلة جديدة، في مسار بنائها لقوتها الوطنية، فرغم الظروف الدولية المطبوعة بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والسنة الفلاحية التي - لا قدرها الله - قد تنبئ بندرة التساقطات المطرية، مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، فإن الحكومة، لم تركن لخطاب التباكي ولم تختبئ وراء المؤشرات الاقتصادية الصعبة للمرحلة، وواصلت تشبثها بسياسة مالية واقتصادية واجتماعية طموحة، تنسجم مع مقتضيات النموذج التنموي المغربي الذي ارتضته الدولة المغربية لمستقبلها.

إن هذه الشجاعة السياسية الفريدة التي تجلت في سياسة الحكومة الحالية، إن كانت تدل على شيء، فإنما تدل على أننا نعيش أدلة واقعية وملموسة على قوة دولتنا الوطنية النامية، فالمملكة المغربية اليوم، وكما هو تاريخنا منذ أربعة عشر قرنا، يتمتع بقيادة ملكية حكيمة، تجسد التوجهات التاريخية للأمة المغربية، ولها حكومة منتخبة بأغلبية منسجمة قوية وببرنامج تنموي ينهض عن تصور يترجم توجهات الأمة في قرارات وبنى مؤسساتية وأهداف واقعية تنموية.

والمغرب اليوم والحمد لله يتمتع بسلم اجتماعي، أساسه حوار اجتماعي ديناميكي، يقوي الاندماج الاجتماعي للمواطن المغربي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ويزيد اعتزازنا بالدولة المغربية اليوم، عندما نستحضر، بفخر ما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات بفضل توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي كللت بتحقيق مكتسبات كبيرة، قاريا ودوليا، منذ تقديم المملكة المغربية لمبادرة الحكم الذاتي سنة 2007، مما

أفشل مناورات خصوم وحدتنا الترابية، ودفع مجلس الأمن إلى استصدار القرار 2654، الذي أضفى المزيد من المصداقية على الحل المغربي لهذا النزاع المفتعل.

لهذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، ننتهز هذه المناسبة لنشيد وننوه بالقوات المسلحة الملكية وبعناصر الدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، الذين لا يدخرون جهدا للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

ومن دواعي الاعتزاز والفخر بالدولة والوطن المغربيين كذلك كل ما تقوم به سأكنة الجهة 13 من مغاربة العالم المعبرين عن قوة انتمائهم الوطني ودعمهم الدائم للاقتصاد الوطني وإصرارهم على المساهمة الفعالة في التضامن الوطني، ولقد وصلت تحويلاتهم – كما تعلمون - إلى أكثر من 71.4 مليار درهم، ومن المتوقع أن تتجاوز عتبة 100 مليار درهم متم السنة الحالية، وهو ما يملي سن تدابير تعزز حضورهم السياسي والاقتصادي ضمن البنيان المؤسساتي لبلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد سبق أن استمعنا بإمعان لعرضكم التقديمي والتفصيلي القيم لمشروع قانون 50.22، والذي جاء ليقدم تصور الحكومة للتوازن الدقيق بين الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والتزاماتها المسطرة ضمن البرنامج الحكومي.

وإذ نسجل وننوه بإيجابية المنهجية الحكومية المعتمدة في إعداده، والتي انطلقت من مقاربة تشاركية، مكنت الحكومة من الاستماع إلى وجهات نظر الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، حيث كانت جولة الحوار الاجتماعي الأخيرة لأكتوبر 2022 فرصة لتقديم ومناقشة العناصر الجوهرية للمشروع، كما أن الحكومة كذلك استجابت بشكل إيجابي للتوصيات والاقتراحات الواردة في التقرير السنوي لبنك المغرب وتقارير المندوبية السامية للتخطيط وأجرأة قانون إصلاح الجبايات، إبان إعداد مشروع القانون المالي 2023.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يحمل مشروع قانون المالية المعروض علينا اليوم للتصويت العديد من المرجعيات الهامة المؤطّرة بتوجيهات صاحب الجلالة في مجال استكمال التغطية الصحية الإجبارية ومعالجة إشكالية الماء وجعل الاستثمار رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح البرلمان.

كما يتأسس مشروع القانون على مرجعية النموذج التنموي في مجال تعزيز الرأسمال البشري والحماية الاجتماعية كنقطة قوة في وثيقة مشروع قانون المالية، والتي تبلغ كلفتها 51 مليار درهم.

ونسجل باعتزاز العزم القوي لمشروع قانون المالية على تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، القائمة على تعميم ورش الحماية الاجتماعية، وذلك بتخصيص أزيد من 9.5 مليار درهم من ميزانية الدولة، وهو ما يضمن إخراج 4 ملايين أسرة من وضعية هشاشة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتبر أن شعار الدولة الاجتماعية يعني في جوهره جعل المواطن ضمن الأولويات الكبرى في مسلسل الإصلاح، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل والتآزر الاجتماعي، وينطلق من مأسسة الحوار الاجتماعي، وهو ورش عملت الحكومة وعبرها وزارتكم على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على جولاتها بما يقارب 6.7 مليار درهم، مقابل تمسك الحكومة بدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق عبر صندوق المقاصة، والتي رغم الضغوط والكلفة المالية، تمسكت الحكومة وبقوة بحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث لا يمكننا إلا أن نشيد بجرأة الحكومة وشجاعتها في سياق دولي وظروف مناخية، قد تنذر - لا قدر الله - بسنة صعبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تمثيليتنا في مجلس المستشارين تجعلنا نلتقط الإشارات المجتمعية، التي تحتاج لتفاعل واقعي، تماشيا مع نبض المجتمع، فحصيلتنا هي التي ستجعلنا نذهب إلى الناخب بأريحية ونعيد للسياسة نبلها ونرسخ الثقة في المؤسسات.

لقد أعد هذا المشروع في سياق الخروج من الجائحة وتجاوز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المتواصلة على الاقتصاد العالمي، والتي تسببت في موجة تضخم وارتفاع للأسعار، الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات عالميا وكلفة الشحن والنقل والمضاربات.

ووفق التوجه العام، نتلمس وجود إرادة للاستفادة مما يقع ضمن مناطق التوتر، ذلك أن المغرب يشكل الوجهة الأولى بامتياز للمستثمرين بهذه المناطق، نتيجة لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، والوضع الأمني المستقر، والتداول السياسي السلس، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، وهو ما مكن من استقطاب استثمارات محورية، إذ وصلت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من 19.5 مليار درهم عند متم غشت في السنة الحالية.

فضلا عن ذلك، يطفو على السطح تحدي آخر، يتجسد في إيجاد استراتيجية للتعامل مع إشكالية الجفاف، الذي أصبح واقعا بنيويا يتطلب سياسة شمولية، للحفاظ على الموارد المائية وتثمينها وتطوير آليات تدبيرها وكذلك استعمال الطاقات المتجددة ودراسة إمكانيات استعمال الطاقات القليلة الكاربون كالطاقة النووية لتحلية ماء البحر.

وبخصوص الوضع الدولي والإقليمي الذي جاء فيه المشروع المالي لسنة 2023، يمكن وصف الوضعية الاقتصادية العالمية بالمعقدة، وتلخيصها على الشكل الآتي:

- **أولا،** تداعيات جائحة "كوفيد-19"، في جانبها الصحي

والاقتصادي والاجتماعي، وتداعيات الحرب الأوكرانية على سلاسل الإنتاج وشبكة التوريد، والتنافس حول الأقطاب الجيو-إستراتيجية؛

- **ثانيا،** العودة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، مما ساعد المملكة المغربية على تسريع خطوات تقوية مكانتها في القارة والاندماج الاقتصادي الإفريقي وتنويع الشراكات وحماية مصالحها وخصوصا القضية الوطنية الأولى داخل مجلس السلم والأمن، والتوجه الإفريقي عبر التعاون الاستراتيجي من خلال أنبوب الغاز الذي يستهدف أمن واستقرار واقتصاد 15 دولة من غرب إفريقيا والمغرب وموريتانيا، ويهم مستقبل أكثر من 440 مليون نسمة من ساكنتها؛

- **ثالثا،** بالإضافة إلى مشكل الهجرة السرية المغلفة باستهداف المملكة وتحالف التنظيمات الجهادية وشبكات الجريمة المنظمة وتواصل مسلسل الانقلابات بالمنطقة الإفريقية والتنافس الجيو-استراتيجي حولها.

وبخصوص الاكراهات الداخلية، فإذا كان صيف 2022 بالمغرب عرف انتعاشا اقتصاديا نتيجة تحريك عجلة السياحة الداخلية، والرواج الذي أعقب توافد المغاربة القاطنين بالخارج، إلا أن هذا لا يمنع من استحضار مشاكل من قبيل: حرائق الغابات، وهي مناسبة للترحم على من لقي حتفه من المواطنين ومن شهداء الواجب والجفاف وما رافقه من أزمة الماء، مما أدى إلى الهجرة القروية، وما سينتج عنه من ضغط على الحواضر وانعكاس على التوجه المعتمد في إطار سياسة المدينة، دون إغفال تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي اقتصاديا، وما عرفه من ارتفاع التكاليف بخصوص المواشي والآلات الفلاحية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كل المراقبين للشأن الاقتصادي العالمي والدولي يتفقون أن السنة المالية المقبلة وما بعدها ستكون - لا محالة - محكومة بالجواب عن معادلة ثنائية تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية والتحديات الدولية الصحية والجيوسياسية والاقتصادية، في سياق دولي مضطرب، سِمته البارزة عدم يقين وتحدي تنزيل الأوراش الإستراتيجية الكبرى للمملكة، مما يسمح بالالتزام بالتعهدات المقدمة لصاحب الجلالة والوفاء بانتظارات المغاربة.

ويطرح مشروع قانون المالية 2023 عددا من الفرضيات ومجموعة من المعطيات، سبق ان استحضرتموها، من أبرزها:

- أولا، بلوغ احتياطي العملة الصعبة 6 أشهر، إذ تعززت احتياطات المملكة من العملة الصعبة لتبلغ أكثر من 337 مليار درهم بتاريخ 2 شتنبر 2022؛
- ثانيا، رصد 300 مليار – ولأول مرة - للاستثمار العمومي، موزعة على الشكل التالي:
  - صندوق محمد السادس للاستثمار: 45 مليار درهم؛
  - المؤسسات والمقاولات العمومية: 140.5 مليار درهم؛
  - الجماعات الترابية: 19 مليار درهم؛
  - الميزانية العامة والحسابات الخصوصية ومصالح الدولة المسيرة بشكل مستقل: 95.5 مليار درهم.
- ثالثا، كما حققت المملكة مداخيل استثنائية تساهم في استدامة الإصلاحات، عبر ارتفاع عائدات كل من الفوسفاط، والتي بلغت 77.9 مليار درهم وتصدير السيارات التي بلغت 66.7 مليار درهم، عند متم شهر غشت من السنة الحالية، وهو أمر راجع للاختيارات الاقتصادية العقلانية للمملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولقد عملت التوجهات العامة لمشروع قانون 50.22، على إدراج مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية، بعد خطاب صاحب الجلالة خلال افتتاح الدورة التشريعية الأخيرة، والعمل في إطار حرفية سياسية على إدراج النقطة المتعلقة بالعدالة المجالية ضمن توجه إنعاش الاقتصاد الوطني، عبر دعم الاستثمار والتوجه نحو الدعم المباشر باستهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بعدما تبين وفق تقارير عديدة أن السياسات الاجتماعية والبرامج المعتمدة تشوبها أعطاب، نتيجة تعدد المتدخلين وضعف الالتقائية، مما شكل محدودية الأثر وعدم استهداف الفئات الأكثر استحقاقا، وهو الطرح الذي خلص إليه أيضا تقرير لجنة النموذج التنموي بالدعوة إلى الاستهداف المباشر.

إن استشراف آفاق مشروع مالية سنة 2023 يستدعي منا، أولا، الوقوف على ما تم تحقيقه خلال سنة من عمر هذه الحكومة، وهي الإنجازات التي كان رهانها هو الاستمرارية، وهو ما تم فعلا رغم التكلفة المالية، إذ لم تعمد الحكومة إلى توقيف مخصصات الاستثمار، كما وقع سنة 2013 بتوقيف 15 مليار درهم من الاستثمار، ونحن نعلم أن الاستثمار هو المحدث لمناصب الشغل والذي يخلق الثروة.

ويمكن تلخيص هذه الإنجازات المهمة كما يلي:

- أولا، تغطية مصاريف إضافية للمقاصة، باعتماد مبلغ مالي وقدره 16 مليار درهم، وسن مرسوم باعتماد مالي وقدره 12 مليار درهم، لدعم عدد من المؤسسات الإستراتيجية؛
- ثانيا، التجاوب الحكومي بأداء مستحقات المقاولات بنسبة 100%، قبل متم شهر أبريل 2022، عبر أداء مجموع مبلغ الدين المصرح به إلى نهاية 2021، والذي بلغ 13 مليار درهم، مما خفف الضغط على المقاولات، واتخذت الدولة كقدوة في الالتزام.

وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، نجد أن الحكومة قد عملت على:

- أولا، دعم القمح بـ 10 مليارات درهم، على أساس أن تكلفة استيراد القمح تجاوزت 8.5 مليار درهم، إضافة إلى 1.3 مليار درهم الموجهة لدعم الدقيق الوطني من القمح اللين؛
- ثانيا، النفقات المخصصة لدعم غاز البوطان، برسم الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022، والتي سجلت ارتفاعا بنسبة 70%؛
- ثالثا، دعم النقل العمومي بـ 540 مليون درهم شهريا، الذي وصل إلى 3.2 مليار درهم إلى متم شتنبر 2022، ومن المتوقع أن يصل إلى 5ملايير درهم مع نهاية سنة 2022؛
- - رابعا، رصد عشر ملايير درهم للبرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف، تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة؛
- خامسا، تخصيص 290 مليون درهم في إطار الاتفاقية الإطار لدعم الساكنة المتضررة من حرائق الغابات، وهنا نستغل الفرصة لنثني على موظفي المياه والغابات خلال تدخلاتهم الإيجابية السريعة خلال موجة الحرائق الأخيرة لحماية الملك الغابوي والحفاظ كذلك على تنوع الحيوانات؛
- سادسا، إنعاش القطاع السياحي بملياري درهم؛
- سابعا، بالإضافة إلى دعم أسعار فواتير الماء والكهرباء ودعم الكتب من أجل تأمين انطلاق السنة الدراسية بشكل سلس، من خلال الدعم المباشر للمهنيين في ظل ارتفاع أثمنة الورق وتكاليف الطباعة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عمل مشروع قانون المالية المعروض علينا، على مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية إلى تشجيع الصناعة الوطنية، وتيسير حصول المواطنين على هذه المواد، ينص مشروع القانون كذلك على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية لمجموعة من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة، والتي تتطلب مصاريف مهمة من أجل الحصول عليها، ويقترح المشروع إعفاء هذه الأدوية والمنتجات الصيدلية من رسم الاستيراد.

ودعما للصناعة الوطنية، وتحقيقا للسيادة والأمن الدوائي، سيتم تخفيض رسم الاستيراد على بعض المنتجات الصيدلانية.

وعلى مستوى المدونة العامة للضرائب، تم تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، مما سيمكن من تحسين مناخ الأعمال، عبر توضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات الأربع القادمة، من خلال الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الشركات الكبرى.

أما في مستوى المجال الاجتماعي، فإن مشروع قانون مالية لسنة 2023، جسد شعار الدولة الاجتماعية، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- أولا، رصد 26 مليار درهم لصندوق المقاصة من أجل استمرار دعم أسعار البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين؛
- ثانيا، تفعيل الأثر المالي والضريبي للحوار الاجتماعي؛
- ثالثا، تخصيص 500 مليون درهم للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

كما سيتم رفع الدعم تدريجيا، عند تنزيل الدعم المباشر للأسر واستهداف الفئات المعوزة والمستحقة للتعويضات، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم وضمان نجاعته، الذي سيتم تعميمه خلال سنة 2023 على كافة جهات المملكة ورصد كذلك 1.6 مليار درهم لبرنامج الدعم المشروط بالتمدرس "تيسير"، الذي سيتم استبداله بالتعويضات العائلية نهاية سنة 2023.

كما سيحدث المشروع آلية لدعم السكن وفق التوجه الاجتماعي لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، عبر إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن، للولوج إلى سكن لائق، كمظهر من مظاهر العيش الكريم، ويحدد نص تنظيمي شكل هذه الإعانة وكيفيات منحها.

ولقد ترجمت السياسة الاجتماعية لمشروع قانون المالية على مستوى القطاعات على الشكل التالي:

- **فيما يخص الصحة:** مواكبة للورش الملكي للحماية الاجتماعية، وسيتم تطوير المنظومة الصحية، عبر تأهيل الموارد البشرية وتحسين ظروفها، مع إحداث 5500 منصبا ماليا؛
- **فيما يخص التعليم:**بخصوص إصلاح منظومة التربية والتعليم، تم تخصيص ملياري درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، و1.8 مليار درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات.

كما تم تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، والتي تهدف إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث وزيادة كذلك معدل تمكين المتعلمين من الكفاءات الأساسية، خصوصا وأن الأرقام الحالية مقلقة.

- **أما فيما يخص تحفيز المقاولة والتشغيل: فلقد عمل المشروع على** إقرار:

1- استفادة المقاولات والجمعيات والتعاونيات المحدثة ما بين فاتح يناير 2015 و31 دجنبر 2026، عوض 31 دجنبر 2022، والتي تزاول نشاطا صناعيا أو تجاريا وكذلك المقاولات العقارية والاستخداماتيةوالاستغلالات الفلاحية إلى غير ذلك؛
2- مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250 ألف منصب شغل، المرصود له 2.25 مليار درهم، هذا فضلا عن مواصلة برنامج "انطلاقة"، إلى جانب برنامج "فرصة" المخصص له 1.25 مليار درهم؛
3- تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب

والرسوم إلى 24 شهرا؛

4- أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه جلالة الملك، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026.

في الشق الإداري ومستوى تعميق الجهوية والسياسة المجالية، وهو العنصر الذي يهمنا بشدة بمجلس المستشارين، فإن مشروع قانون المالية جاء بالعديد من الأهداف المهمة، وهي كالتالي:

- ✓ أولا، التسريع بإصلاح الإدارة؛
- ✓ ثانيا، تخصيص 300 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- ✓ ثالثا، تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، عبر تخصيص 10 ملايير درهم للجهات، إضافة إلى ما يزيد عن 6 ملايير درهم لمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

كما أولى مشروع القانون أهمية كبيرة للسياسة المالية لمواجهة الخصاص البنيوي في الماء، عبر الإجراءات التالية وهي منها:

- ✓ أولا، تخصيص 4 ملايير درهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة؛
- ✓ ثانيا، تعبئة 1.5 مليار درهم كمساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛
- ✓ ثالثا، رصد 1.4 مليار درهم كتمويل لمشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب وجعل الربط بين الأحواض المائية ورشا مستعجلا ومستداما.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالقدر الذي نثني عاليا على التوجه الاقتصادي والسياسي لمشروع قانون المالية لسنة 2023، فإننا نريد بهذه المناسبة، إثارة انتباهكم لتعميق مكتسبات هذا المشروع، والتي نحصرها فيما يلي:

- أولا، مواكبة العديد من التغييرات الجذرية على مستوى الاقتصاد الوطني كبروز قطاعات صناعية جديدة واستفادة بعض القطاعات من الظرفية الحالية ومعالجة ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل وإعمال تدابير لتفكيك إشكال "الباقي استخلاصه" لما في ذمة الملزمين؛
- ثانيا، ضرورة الإسراع بالإجراءات والتدابير لتقوية المنظومة الاجتماعية، وخاصة استمرار مواجهة التضخم وحماية القدرة الشرائية للمواطن والتفعيل الأمثل لميثاق التربية والتكوين والتشغيل المستدام، والاستثمار في الرأسمال اللامادي وغيرها؛
- ثالثا، الاستثمار في الطاقات البديلة، نتيجة ارتفاع الأسعار، والاستثمار في النفايات المنزلية، عبر استفادة الصناعات القائمة على الأفران منها، مما سيمكن من التوفر على وقود بديل، وسيساعد على التحرر النسبي من تقلبات أسعار الطاقة؛
- رابعا، يعد برنامج "أوراش" إبداعا حكوميا، وله أثر إيجابي، لكن نحن ننتظر حصيلة أكثر من التي عرفت إلى حدود أكتوبر 2022، حيث استفادة حوالي 80 ألف شخص، ونحن نطمح إلى هدف الوصول إلى 250 ألف مستفيد مع متم سنة 2023؛
- خامسا، ملف التقاعد الذي يحتاج لحل جذري فهو ملف حارق، بمثابة جمرة لابد أن تنطفئ وفق مقاربة شمولية اجتماعية اقتصادية مالية، والعمل بشكل موازي على إخراج القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات ومراجعة مدونة الشغل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

كما نثير انتباهكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى ضرورة التقليص التدريجي لعجز الميزانية في أفق التحكم فيه.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

نختم كلمتنا بالتنويه بما أنجزته الحكومة، ونؤكد دعمنا الصادق لتحقيق برنامجها، ونعلن تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون مالية لسنة 2023، في لحظة التحام وطني تقتضي ترتيب الأولويات برزانة، ضمن مناخ الثقة في المستقبل، واستحضارنا لخطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، خلال افتتاح دورة أكتوبر 2022، حيث قال جلالته: **"المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون"**.

اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد لحسن حداد:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ومن خلاله حزب الاستقلال أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

لكن في البداية، اسمحوا لي باسم كافة أعضاء الفريق، أن أعبر عن

اعتزازنا بما يحققه المنتخب المغربي في بطولة كأس العالم من نتائج مميزة وتاريخية، أيضا ولابد أن أنحيي عاليا المجهودات المبذولة من قبل أطر وزارة الاقتصاد والمالية في سبيل إعداد وإدخال التعديلات على مسودة هذا المشروع، في انسجام تام مع روح الدستور، مع مضامين الخطب الملكية السامية والبرنامج الحكومي والتحديات الكبرى التي تطبع المرحلة الراهنة.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي مشروع قانون المالية 2023 في ظرفية دولية تميز بتوالي الأزمات المالية والاقتصادية منذ عقد ونصف من الزمن، وثقل الجائحة وما رافقها من اضطرابات وانتكاسات اقتصادية واجتماعية والحرب الأوكرانية، والتي كرست الأزمة وساهمت في استفحال التضخم وأزمة الأسعار، وأخيرا اشتداد التحولات المناخية وما تحدثه من كوارث، خصوصا الجفاف المزمن وشح المياه على المستوى الدولي.

وما يستشف من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 هو أن الاقتصاد المغربي اكتسب مناعة كبيرة، جعلته يواجه توالي الأزمات بقوة وصمود وعناد مجتمعي إيجابي قل نظيره.

لقد كنا ولا نزال نواجه الأزمات بالاستثمار في المستقبل، هذه مقاربة يسميها الاقتصاديون "مقاربة ضد الدورات" (anticyclique)، أي أننا لا نسن سياسات التقشف في زمن الأزمة، خصوصا فيما يخص الاستثمار.

هكذا، نرى أن المجهود الاستثماري العمومي سيصل السنة المقبلة إلى 300 مليار درهم، وهذه المقاربة هي ليست مجرد ثقة في المستقبل فقط، ولكن في قدرة المغرب والمغاربة على تجاوز الصعاب بإرادة وقوة وتبصر.

هذا العزم لم يكن ليكون لولا الاستقرار الذي تنعم بلادنا والطمأنينة التي تعم وطننا، لذا فنحن في الفريق الاستقلالي لا تفوتنا هذه الفرصة دون أن نحيي قواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي والأمن الوطني والأجهزة الأمنية، التي تعمل بقيادة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله على الذود عن حوزة الوطن، ونشد على أيديهم، ونعبر لهم عن دعمنا اللامشروط لتضحياتهم ولتجندهم الدائم للعمل الدؤوب من أجل أمن الوطن واستقراره وطمأنينة أهله.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة،

تدهور سلاسل الإنتاج وسلاسل التزود والتوزيع التي رافقت جائحة كورونا وما بعدها أدت إلى ارتفاع أسعار النقل والنفط والمواد الغذائية، مما أدى إلى موجهة تضخم لم يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سنوات، وهي الموجة التي زادتها تفاقما الحرب في أوكرانيا، وبلادنا ليست في منأى عن هذه الوضعية وما قامت به الحكومة من تدخل لدعم الفلاحين المتضررين من الجفاف وصل إلى 10 ملايير درهم، وذلك بأمر من صاحب الجلالة والتأثير في استقرار الأسعار عبر الدعم المباشر للنقل تعدى 5 ملايير درهم، والرفع من أجور الموظفين والذي ناهز 8 مليارات من الدراهم ودعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بـ 5 ملايير درهم، للحيلولة دون ارتفاع أسعار الماء والكهرباء ودعم المقاولة السياحية بقدر يصل إلى 2 مليار ديال الدرهم والاستمرار في دعم التمدرس عبر برنامج "تسير" وتخصيص حوالي 40 مليار درهم كدعم للحفاظ على استقرار أسعار الغاز والبوتان والقمح اللين والسكر، في إطار صندوق المقاصة.

كل هذا الشي يجعل واقع ارتفاع الأسعار يبقى في حدود متحكم عليها، رغم أنها تبقى مرتفعة بالنسبة للقدرة الشرائية ديال الطبقات الدنيا وديال الطبقات المتوسطة.

كاين اللي طالب الحكومة باش تمشي إلى تخفيض أسعار الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك بالنسبة للمحروقات، ولكن هذا الإجراء هذا ستستفيد منه الطبقات الميسورة التي تستهلك أكثر، وحسنا فعلت الحكومة أنها لم تلجأ لهذا الإجراء.

إن مقاربة الحكومة للأزمة كانت ناجعة وإرادية وواقعية، ولم تسقط في الارتجال ولا في الحلول السهلة التي ليس لها تأثير على قدرات الطبقات الاجتماعية المتضررة.

نعم الظرفية تسائلنا حول سياستنا الطاقية وحول الأمن الغذائي الذي نادى به صاحب الجلالة، تسريع الانتقال الطاقي نحو الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والطاقات البديلة غير الملوثة، بما فيها الطاقات النووية هو السبيل الوحيد لتحقيق الاكتفاء الطاقي على المديين المتوسط والبعيد، ونحن في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا رعاية صاحب الجلالة لهذا الورش كما تدل على ذلك دعوته مؤخرا لتسريع الانتقال الطاقي وكذا ترأسه للاجتماع الذي شهد تقديم استراتيجية المكتب الشريف للفوسفاط حول تصفير الكربون على مستوى سلاسل إنتاج الأسمدة والشراكة التي عقدها المكتب مع الحكومة حول تحلية مياه البحر واستفادة الساكنة المتواجدة قريبا من وحداته من هذه المياه.

الأسمدة الخضراء والبحث والتنمية التي ترافقها من أجل إيجاد الحلول لدعم الإنتاج الزراعي في المغرب وفي إفريقيا من شأنها تقوية حظوظ المغرب والبلدان الإفريقية في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في المجهود الدولي في هذا الإطار، وهذا يعني دعم الانتقال إلى جيل أخضر مقاول ومعتمد على زراعة عصرية ومستديمة، كما هو مسطر لذلك في "مخطط الجيل الأخضر"، ولكن التحولات المناخية تقتضي منا إعادة توجيه الفلاحة نحو منتوجات غير مستهلكة للماء وكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك الخالقة لقيمة مضافة قابلة للتصدير.

في هذا الإطار، نثمن تخصيص الحكومة لـ 10 مليارات من الدراهم لضمان تعبئة المياه الصالحة للشرب، والسقي عبر إنشاء محطات لتحلية مياه البحر، تشتغل بالطاقات المتجددة وعبر طريق سيار للماء من الشمال

للجنوب وإعادة تثمين المياه العادمة وطبعا بناء السدود، بما فيها السدود الكبيرة والسدود التلية.

حضرات السيدات والسادة،

ورش الحماية الصحية والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل والحق في التقاعد هو مشروع مهيكل بامتياز، أطلقه جلالة الملك وانخرطت فيه الحكومة منذ اليوم الأول.

نحيي الحكومة على تخصيص جزء مهم من ميزانية 2023 لاستكمال ورش التغطية الصحية وبداية وضع السجل الاجتماعي لاستهداف الأسر، في إطار تدخل مباشر من الدولة لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة والمعوزة والمتوسطة الدخل.

ما نؤكد عليه هو ضرورة ضمان استدامة الصندوق الخاص بالتغطية الاجتماعية واستمرارية الموارد المخصصة له، وكذا تحسين العرض الصحي من خلال تحسين جودة خدمات القرب، احترام تراتبية العلاجات، تحسين شروط اشتغال العاملين في القطاع الصحي والرفع من رواتبهم والانفتاح على القطاع الخاص وتحسين حكامة القطاع وسن سياسة دوائية ناجعة والعمل على تحقيق جاهزية دائمة في وجه الطوارئ وتعزيز الأمن الصحي، خصوصا في زمن الأوبئة، وكذلك الاحتياط من الاضطرابات التي تصيب سلاسل الإنتاج والتزود.

وفي هذا الإطار، نحيي التزام الحكومة في إطار مشروع قانون المالية 2023 بتخصيص حوالي 4 مليار إضافية لقطاع الصحة وتخصيصها لحوالي 5000 منصب شغل لتزويده بالموارد البشرية الضرورية.

السيدات والسادة،

التغطية الاجتماعية هو استثمار يتوخى تحسين قدرات الطبقات الدنيا والمتوسطة، وهي القدرات التي بدونها لا يمكن لها أن تمتلك الوسائل لتحقيق ذاتها ومواجهة رهان التنمية، والتعليم كذلك استثمار في قدرات الأجيال الناشئة، والإصلاح الشامل للمنظومة التربوية يتطلب الوسائل.

وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة 6 مليار درهم إضافية رهن إشارة القطاع، ونحن في الفريق الاستقلالي نثمن برنامج الحكومة المتمثل في تحسين فضاء المدرسة والقسم والرقي بتجهيزاتها وإحداث قطيعة نوعية في طرق التدريس والمناهج وفلسفة التلقين والتعلم وكذلك سن سياسة تتوخى تحفيز رجال ونساء التعليم لضمان انخراطهم في الإصلاح، وتجويد حكامة القطاع واعتماد مبدأ المسؤولية والمحاسبة على مستوى المدارس، علينا أن نقوم بتقييم الإنجاز في كل سنة، على أن يعرف البرنامج مداه في غضون 4 سنوات، ابتداء من سنة 2023.

السيدات والسادة،

الاستثمار في الرأسمال البشري استراتيجي، وفي الوقت ذاته فإن الرأسمال المؤسساتي ليس أقل أهمية، تقوية دور المؤسسات وإصلاح الإدارة عبر الرقمنة وتبسيط المساطر وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وإعمال مبدأ دولة الحق والقانون وإصلاح منظومة العدالة ودعم دور المجتمع المدني والجماعات والجهات وكذا مؤسسات الحكامة، كلها تصب في تعزيز بناء دولة متينة الدعائم والمقومات.

في هذا الإطار، نثمن إقدام الحكومة على مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، وندعم تخصيص الحكومة لمبلغ 10 ملايير درهم لدعم الجهات وتخصيص مناصب شغل للهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، ولكن من جانب آخر نؤكد على ضرورة مراجعة دور الجماعات الترابية، خصوصا القروية منها وإصلاحها وإعطائها نفسا جديدا وجعلها قابلة للحياة عبر تجميعها وخلق انسجام بين المدن والأرياف وإعطائها الوسائل اللازمة للمساهمة الحقيقية في التنمية المحلية وتثمين القدرات المتواجدة على المستوى الترابي في إطار مقاربة متجددة للحكامة المحلية.

السيدات والسادة،

لا يفوتنا هنا التوقف عند مباشرة الحكومة تنزيل مخرجات المناظرة الجبائية، خصوصا ما تعلق منها بالضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات، هكذا فإن الرفع من الجزء القابل للخصم من 25% إلى 35% بالنسبة للدخول التي تقل على 78 ألف درهم والرفع من الدخول المعفاة كليا من الضريبة على الدخل إلى 35 ألف درهم وقبول الحكومة تعديل الأغلبية القاضي بسن ضريبة على الدخل بالنسبة للأطباء والأساتذة، الذين يقومون بأنشطة عرضية إلى 30% ذات أثر إبرائي وقبول الحكومة لتعديل الأغلبية القاضي بالرفع من سقف حجم ما هو خاضع للضريبة على الدخل تساوي 30% بالنسبة للمقاول الذاتي، الذي يقوم بعمل لصالح زبون واحد من 50 ألف درهم إلى 80 ألف درهم، كل هذه الإجراءات تصب في إصلاح جذري لمنظومة الضريبة على الدخل لتكون أكثر عدلا وأكثر نجاعة وغير ضارة بذوي الدخول الدنيا.

الإنجاز الكبير الآخر الذي أتى به مشروع قانون المالية هو على مستوى الضريبة على الشركات، حيث تم توحيد نسبتها في 20% بالنسبة للمقاولات التي يقل ربحها عن 100 مليون درهم و35% بالنسبة للتي يزيد ربحها على 100 مليون درهم و40% بالنسبة لشركات الائتمان والبنوك وصندوق الإيداع والتدبير وبنك المغرب.

هذا يعني أن المقاولات الصغرى التي يقل ربحها عن 300 ألف درهم سوف تنتقل نسبة ضريبتها على الشركات من 10 إلى 20% ولكن هذه المقاولات لا تقوم بتوزيع الربائح وتكتفي في جلها بتأدية المساهمة الدنيا، التي مرت بمقتضاها هاذ القانون من 0.5 إلى 0.25%.

ونثمن في هاذ الإطار قبول الحكومة تخفيض المساهمة الدنيا بالنسبة للشركات التي كانت تؤدي 0.25% إلى 0.15%، لأن رقم معاملاتها ارتفع جراء التضخم، بينما بقي هامش الربح على ما هو عليه، وهو تعديل أتت به

الأغلبية وقبلته الحكومة مشكورة.

وفي هذا الإطار، ولتخفيف العبء الضريبي على الشركات الكبرى والتي توزع ربائح، فإن نسبة تضريب الأرباح الموزعة ستنخفض من 15% إلى 10%، هكذا فإن الإصلاح الخاص بالضريبة على الشركات يتوخى التوحيد والعدالة الضريبية وتوسيع الوعاء وإعطاء جاذبية أكثر للمغرب كوجهة استثمارية.

وفي انتظار استكمال هذا الورش عبر إصلاح الضريبة على القيمة المضافة السنة المقبلة، فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل مبدأ الاقتطاع من المنبع، الذي أتت به الحكومة، ونثمن قبولها تعديلات فرق الأغلبية القاضية بتخفيض نسبة الاقتطاع من المنبع من 15% إلى 10% بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمهن الحرة ومن 10% إلى 5% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين.

نثمن إعمال الحكومة لمبدأ الحوار للتوصل إلى حل توافقي مع هيئة المحامين، ونشدد على ضرورة تعميم الهوية الضريبية على كل القطاعات وكذا على ضرورة تعديل القانون المؤسس لهيئة الأطباء، للسماح لهؤلاء بتأسيس شركات محدودة المسؤولية بمساهم واحد، للانتقال لنظام الضريبة على الشركات لمن أراد ذلك، والعمل كذلك على عصرنة مهنة العدول للسماح لهم بتحرير عقود السكن وتسلم الودائع.

لا يفوتني، السيدة الوزيرة، إلى أن أشد على أيدي الحكومة لإعادة مأسسة الحوار الاجتماعي وتنزيلها لمخرجات الجولة الأولى منه المنعقدة في غضون هذه السنة، هكذا نثمن في الفريق الاستقلالي، ما قامت به الحكومة من رفع المعدل الأدنى للأجور بالنسبة للمعدل الأدنى للأجور العام والفلاحي والرفع من نسبة من يستفيدون من الترقيات إلى 36% وتخفيض الحد الأدنى للاستفادة من التقاعد عبر صندوق الضمان الاجتماعي والرفع من أجور الموظفين والعمل على إخراج القانون المتعلق برخصة الأبوة والقانون المتعلق بالمؤسسة المشتركة للأعمال الاجتماعية والمرسوم المتعلق بتحديث قائمة الأمراض التي تخول الحق في رخصة المرض متوسط الأمد ورفع الحيف عن الأطباء من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان وبدايتها بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته واستفادة هيأة الممرضين وتقني الصحة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية، وكذا الرفع من أجور رجال ونساء التعليم بمن فيهم أساتذة التعليم العالي.

في المقابل، نؤكد على ضرورة إخراج قانون الإضراب وقانون النقابات إلى حيز الوجود وفتح سوق الشغل وتليينه ليساهم أكثر في الرفع من النمو الاقتصادي.

في الأخير، لا يفوتني إلا أن ننوه بالنقاش العميق الذي ساد أشغال لجنة المالية بمجلس المستشارين والدور الذي قامت به كل مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، لإغناء مشروع قانون المالية لسنة 2023، وننوه بالتعامل الإيجابي للحكومة مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين، والتي بلغت حوالي 60 تعديلا.

ونظرا لكل هذا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا على الوقت.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي قبل الخوض في مضامين وتوجهات مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، أن أتقدم باسم الفريق الحركي بأحر التهاني للمنتخب الوطني لكرة القدم على إنجازه التاريخي في بطولة كأس العالم بقطر.

كما أود التنويه بالتعبئة الوطنية الصادقة التي عبر عنها كافة المغاربة داخل وخارج أرض الوطن في مساندة الفريق الوطني وعلى روحهم الوطنية الأصيلة، آملين أن يرفرف العلم الوطني، ويعزف النشيد الوطني في المحطات المقبلة من البطولة العالمية.

السيد الرئيس المحترم،

ولأن المناسبة شرط، ونحن بصدد تقييم السياسة المالية للحكومة، فما أحوجنا إلى فريق حكومي يساير الفريق الوطني في الإيقاع والأداء والانسجام وروح المبادرة وصناعة القرار المنتج والقادر على صناعة الفرحة الجماعية للمواطنين والمواطنات اقتصاديا واجتماعيا.

إننا في الحركة الشعبية، كقلعة وطنية صادقة ومن عمق شعبي أصيل، لا نراهن إلا على فوز المغرب في كل المجالات، بعيدا عن إغراء المواقع العابرة والحزبية الضيقة التي لا معنى لها في رصيد وطني عظيم، وطن عظيم من حجم المغرب الفخور دوما وأبدا بملكيته الحكيمة وبإجماعه الوطني الراسخ الذي تنكسر عليه كل مؤامرات الخصوم، حتى وإن استعملت أحيانا أصوات قلة قليلة من أبنائه المغرر بهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بناء على ما سبق، نؤكد مرة أخرى إشادتنا بالانتصارات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا، بفضل الرؤية الإستراتيجية والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رؤية مكنت بلادنا من تحصين وحدته الترابية والوطنية وكسب كل المعارك الدبلوماسية ضد خصوم وحدتنا الترابية في مختلف المجالات الدولية والقارية، ورسخت مكانة المملكة كشريك استراتيجي جهويا وقاريا ودوليا.

وهي مناسبة للتنويه كذلك بالمجهودات الدبلوماسية لمجلس المستشارين، وهي مجهودات تتطلب مواكبة ودعم على ضوء استراتيجية دبلوماسية متكاملة بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية بمختلف آلياتها ومجالاتها.

نغتنم هذه اللحظة الدستورية كذلك لتقديم تحية إكبار وتقدير ووفاء للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل المسؤولين والعاملين في الإدارة الترابية، الذين يسهرون بكل تفاني ونكران الذات على تحصين حدود وأمن البلاد والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

نغتنمها كذلك مناسبة للإشادة بالمجهودات المتواصلة لتنزيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، على ضوء مغرب الجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب، منوهين بالروح الوحدوية الصادقة لأبناء أقاليمنا الجنوبية، ومجددين الدعوة إلى المغاربة الصحراويين المحتجزين في تندوف إلى الالتحاق بهذه الدينامية التنموية، التي تعرفها الصحراء المغربية على غرار باقي جهات المملكة.

السيد الرئيس المحترم،

نناقش هذا المشروع المحدد للسنة المالية المقبلة من زاوية المعارضة المؤسساتية المبنية على الاقتراح وتقديم البديل، وهو حس وطني صادق يجعلنا نتفاعل إيجابيا مع بعض المقتضيات الواردة في هذا المشروع، من قبيل الرفع من حجم ميزانية الاستثمارات العمومية والتدابير المتعلقة بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ووضعت الحكومة السابقة أسسه التشريعية والتنظيمية.

وبالمقابل، نسجل كذلك أن بنية المشروع ومجمل مضامينه وبمؤشراته غير الواقعية تظل غير قادرة على تقديم أجوبة مالية للخروج بالاقتصاد الوطني من نفق الأزمات وما يترتب عنها من تداعيات اجتماعية، اتضح بالملموس أن السياسة الحكومية المنتهجة غير قادرة على استيعابها، فبعد أزيد من سنة لا زالت الحكومة عاجزة عن إبداع حلول عملية لإشكالية المحروقات، ولموجة الغلاء المتصاعد في كل المواد الغذائية والسلع والخدمات، وحماية القدرة الشرائية المتدهورة يوما عن يوم، في وقت اختارت فيه الحكومة مواصلة لغة التبرير والتسويف، دون تقديم بدائل تحول الأزمات إلى فرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

ففضلا عن بنية المشروع الغارقة في النظرة المحاسباتية والمرتبطة بكرم السماء وسوق السياحة وعائدات مغاربة العالم، فإن هذا المشروع الفاقد لرؤية سياسية واقتصادية واجتماعية، واضحة المعالم، لم يستطع ترجمة الحد الأدنى من الالتزامات الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة ولا الالتزامات المعلنة في التصريح الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نناقش هذا المشروع كذلك من زاوية المرجعية الفكرية والسياسية لحزب تاريخي أصيل من حجم الحركة الشعبية، الذي ضحى رواده منذ فجر الاستقلال من أجل مغرب المؤسسات والحريات، وقاوم الهيمنة الحزبية، وآمن ولا يزال بمغرب يتكلم كل اللغات، ويحتضن كل الفئات والجهات، في إطار وحدة الوطن والتراب، وفي ظل مقدسات وثوابت البلاد.

حزب وطني عريق أسس لأفكار كبرى صارت اليوم خيارات دستورية من قبيل الجهوية المتقدمة وإنصاف الأمازيغية والمناصفة المجالية بين البوادي والمدن، وإقرار العدالة الاجتماعية وصيانة كرامة الوطن والمواطن والوفاء لمغرب المؤسسات، وهي خيارات وأفكار صارت جميع التيارات اليوم تتهافت عليها وتستنسخها، دون تملك جرأة الاعتراف بالسبق الحركي في النضال من أجلها.

تلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، خياراتنا التي صارت خيارات جماعية، بل صارت دعائم النموذج التنموي الجديد، فما هي استراتيجية الحكومة لتنزيلها؟

هذا هو السؤال العريض الذي ينتظر الجواب، وإن كانت كل المؤشرات والممارسات والقرارات المتخذة إلى حد الآن تؤكد أن الجواب الموضوعي لا يمكن أن يكون إلا بالنفي، في ظل أداء حكومي مرتبك ومتردد، حيث صار المغاربة يمسون على قرارات ويصبحون على نقيضها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من موقعنا في المعارضة الوطنية والمؤسساتية الصادقة لا يمكننا إلا أن نتمنى النجاح لهذه التجربة الحكومية، بكل صدق، وبعيدا عن حسابات المواقع، لأن طموحنا اليوم كما الأمس هو أن نؤسس للعمل الجماعي بروح الفريق وليس بحسابات الفرقاء، وبمنطق وحدة الهدف قبل وحدة الصف، لأن المغرب الذي نعتز به جميعا يحتاج إلى جميع أبنائه للخروج من تداعيات الوباء والغلاء، وليس في حاجة إلى جائحة سياسية تغذيها البصمات الملموسة للهيمنة الحزبية المبنية على حجة القوة العددية في غياب قوة الحجة والعجز عن ترجمة الحجم الانتخابي إلى وزن سياسي قادر فعلا على صناعة

البديل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

هذا المشروع الماثل أمامنا، والذي سيصبح بعد ساعات مشروعا ملزما لنا جميعا، بالمنطق العددي المألوف، يجعلنا، السيدة الوزيرة المحترمة، نفتح بعض الملفات ذات الأولوية وكيف قاربها المشروع المفروض فيه أن يترجم السياسات العمومية للحكومة للسنة المقبلة، بل للسنوات الثلاث المقبلة، لو التزم هذا المشروع بأحكام القانون التنظيمي للمالية.

أولا، في مجال تنزيل الجيل الثاني للجهوية المتقدمة، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة:

متى ستمكن الحكومة مجالس الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية التي لا زالت محتكرة من طرف بعض القطاعات الحكومية، قبل التفكير في تفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة والتي تظل بعيدة المنال؟

ومتى ستعلن الحكومة عن نتائج عمل الحكومة السابقة في مجال أجرأة ميثاق اللاتركيز الإداري؟

ولماذا تصر الحكومة على عدم إعادة النظر في معيار توزيع الميزانيات على الجهات وباقي الجماعات الترابية؟

وماهي الحلول المبتكرة من طرف الحكومة وأغلبيتها المهيمنة على مختلف الجهات والأقاليم والجماعات لإنصاف ساكنة البوادي والجبال كما المدن؟

وكيف يمكن بلورة مخطط لتنمية هذه المناطق بعيدا عن اختزال مشاكلها، والتي لا زالت قائمة، في أرقام غير صحيحة حول الربط بالماء والكهرباء، واختزال التنمية القروية والجبلية في التنمية الفلاحية، بما يرافقها من اختلالات بنيوية في وسط استراتيجي تؤطره أجيال وديناميات جديدة، لم تعد تقبل سياسات عمومية، تزرع مسافة التوتر بين الهامش والمركز، وفي ظل سياسة فلاحية أنهكت الفرشة المائية وعمقت تداعيات الجفاف وهمشت الفلاح الصغير وعجزت عن توفير الأمن الغذائي في الزراعات الاستراتيجية، وفي صدارتها الحبوب دون الحديث عن الحليب؟

ثانيا: هل يمكن، السيدة الوزيرة المحترمة، النجاح في تنزيل رهان الدولة الإجتماعية في ظل حكومة غير اجتماعية في توجهاتها، وفي ظل رؤية حكومية تختزل الحماية الاجتماعية في الأعداد وليس في بنيات الاستقبال وتوفير أرضيات للخدمات الاجتماعية والصحية؟ مستحضرين العجز الحكومي عن الخروج من ثقافة الحد من الهشاشة الاجتماعية نحو خيار التنمية الاجتماعية المستدامة؛

ثالثا: بخصوص المنطق الاقتصادي للمشروع، وباستثناء بعض الإصلاحات الضريبية، وتقليص بعض النسب، وابتكار معادلات ضريبية لا تستطيع تحقيق العدالة الضريبية اجتماعيا ومجاليا، ماذا قدم المشروع للمقاولات الوطنية المفلسة والتي في طريق الإفلاس؟

وفي نفس السياق وفي ظل إقدام الحكومة على إقرار قواعد ضريبية جديدة على المهن الحرة تهم المحامين والأطباء والموثقين والعدول وغيرهم.. والتي لا تعني في النهاية إلا إنهاك جديد لجيوب المواطن ولحقوقهم.

فإننا نسجل استغرابنا لرفض الحكومة للحوار مع هذه الهيئات المهنية ولكل مقترحاتها المتمثلة في حذف هذا "الإبداع الضريبي الجديد المبني على الاقتطاع من المنبع" والمقرون في نفس الوقت بالتصريح الضريبي وبالرفع من الضريبة على القيمة المضافة، وهي تدابير ضريبية متناقضة، تخل أولا بأحكام الفصل 39 من الدستور، وتجمع بين نظامين ضريبين غير منسجمين.

وعليه، وفي إطار روح الاقتراح، نتمنى أن تربط الحكومة تفعيل هذه الإجراءات الضريبية المستهدفة للمهن الحرة بنص تنظيمي يفسح المجال لأجل زمني لتعميق الحوار مع الهيئات المعنية والوصول إلى حلول مقبولة وقابلة للتطبيق مادام المشروع لم يستكمل مسطرته التشريعية.

ومن جهة أخرى، نستفسركم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول السر في الرفع من الحد الأدنى للضريبة على المقاولات والشركات من 10% الى 20% في العتبة الدنيا، وبالمقابل تحدد وتضيق هذه المعادلة الضريبية السقف الأعلى في 35% في مؤسسات بعينها وبالإسم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

في مجال التشغيل، هل تؤمن الحكومة فعلا أن برامج من قبيل "فرصة" و"أوراش"، وبدون ضمانات الديمومة ولا قواعد النجاعة، لها أفق النجاح؟

وهل بتشجيع الحكومة لخيار تهجير اليد العاملة نحو حقول وضيعات أوروبا ستحقق مليون فرصة عمل؟

ويبقى السؤال الكبير في هذا الإطار: لماذا سكتت الحكومة ببرامج أحزابها على الإصلاحات الكبرى من قبيل إصلاح شمولي لمدونة الضرائب والجمارك وإصلاح مدونة الأجور وفتح ملف التقاعد وإرساء سياسة واضحة المعالم في مجال العقار والتعمير ومراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية؟

وما هي خيارات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية السامية في مجال ضمان المخزون الوطني الاستراتيجي في المواد النفطية والغذائية والصحية؟

وماهي تدابيرها لإدماج الكفاءات من مغاربة العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؟

رابعا، السيدة الوزيرة، طبعا لا تنمية لأي مجتمع دون مراعاة هويته، وبعد التزام الحكومة مجددا في هذا المشروع بتخصيص 300 مليون درهم لترسيم الأمازيغية، نسائلكم حول مخطط الحكومة لتفعيل هذا الرهان؟

وماذا عن المخططات القطاعية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

وما هو مآل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟

وأين صندوق النهوض بالأمازيغية أم أن الحكومة بأحزابها المساندة لا ترى في الأمازيغية إلا واجهات الإدارات وترجمة أسمائها؟

كما نسائلكم عن مآل الاعتمادات المخصصة لهذا المكون الهوياتي الأصيل في القانون المالي السابق، فأين صرفت؟ وكيف صرفت؟

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، وبإيمان وطني صادق نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، تطلعنا إلى أن تعيد الحكومة النظر في منهجية عملها، وأن تدرك جيدا أن الأوزان الانتخابية المتحولة لا تمنح دائما الحق في الانفراد بقرارات وخيارات سياسية واجتماعية كبرى، هي من صلاحيات المجتمع بأكمله، قرارات غير مدروسة تعبث بمستقبل نتقاسمه جميعا.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمه الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي:

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2023، في سياق وطني وإقليمي غير مسبوقين، عناوينه الأساسية الشك وانعدام الثقة ودخول العالم في مراحل استثنائية، لها مع الأسف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني والمعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

وكنا نعتقد بأن الحكومة ستأتي بمشروع قانون مبتكر بعيد عن التفاصيل المحاسباتية الضيقة، ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة لكل الطبقات الاجتماعية ببلادنا، وحالة المقاولات المغربية التي تتأرجح بين صعوبات الإمداد وغلاء كلفة الإنتاج وشبح الإفلاس، هذا الأخير الذي مس مع الأسف 11.800 مقاولة سنة 2022، ويرتقب أن تواجهه 12.200 مقاولة في سنة 2023.

ماذا قدمتم لهذه المقاولات لإنقاذها من الإفلاس؟ وماذا قدمت حكومتكم لهذه المقاولات لتحتفظ بنشاطها وتدبر الأزمة عوض تسريح عمالها وتعريض عدد كبير من الأسر للفقر والهشاشة؟

لم تقدموا شيا ملموسا يمكننا من تحيتكم عليه، بل فضلتم اتخاذ تدابير كلاسيكية، لا تنسجم لا مع طموح الشعب المغربي في العيش الكريم، ولا مع تطلع المقاولين لمرحلة جديدة تمكنهم من إنقاذ أنشطتهم واسترجاع عافيتهم المالية والتجارية.

ويبقى الأمل مع كل ذلك حاضر بقوة، بفضل السياسات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، الذي أطلق ثورة الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية ومشروع ميثاق الاستثمار، وتفضل جلالته بإطلاق البرنامج الاستثماري الأخضر الجديد للمجمع الشريف للفوسفاط، الذي يهدف إلى المرور إلى مرحلة جديدة في إطار التوجه الإرادي الذي كرسه جلالة الملك، حفظه الله، منذ عدة سنوات، في مجال الانتقال إلى الطاقات الخضراء والاقتصاد الخالي من الكربون، وهي كلها برامج تهم المواطنات والمواطنين بشكل كبير، ونتمنى أن تعمل الحكومة على تنفيذها بشكل فعال، وألا يمسها الفشل الحكومي الذي مس العديد من الملفات.

السيد الرئيس،

ومن معالم الأمل كذلك، ما يقوم به شبابنا من لاعبي الفريق الوطني لكرة القدم في نهائيات كأس العالم، والذين أبانوا على قدرة الشباب المغربي على مقارعة الكبار والانتصار عليهم إذا توفرت الشروط لذلك، من قبيل الثقة والتكوين والتأطير العالي المستوى.

كما أن هذه الجلسة تنعقد بالموازاة مع مناسبة تشكل كذلك مصدرا للإلهام، وهي الذكرى الثانية للملحمة السلمية لأبطال قواتنا المسلحة الملكية من أجل طرد المرتزقة والعصابات وقطاع الطرق من معبر الكركرات، الذي تكرست مكانته الآن كشريان تجاري، يساهم في التجسير بين بلادنا وعمقها الاستراتيجي والربط اللوجيستي الطرقي بين القارة الإفريقية والفضاء الأوروبي، وذلك في مشهد يعزز الرصيد الحضاري لبلادنا في تعزيز السلم والأمن والاستقرار بالمنطقة.

وهي مناسبة نحيي فيها كل أفراد القوات المسلحة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على مجهوداتهم الجبارة للدفاع عن الوطن واستقراره وسلامة أراضيه، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

السيد الرئيس،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2023، وهي لحظة دستورية هامة، يجب علينا جميعا أن نستحضر فيها انتظارات المواطنات والمواطنين بالصراحة والوضوح، خاصة في الظروف الدقيقة التي يعيشها اقتصادنا الوطني، وبالنظر كذلك للمؤشرات الاجتماعية المقلقة التي تسجلها بلادنا، خصوصا على مستويات القدرة الشرائية والوضعية الاجتماعية والثقة بشكل عام.

إننا نمر من مرحلة صعبة، تجعل من هذه اللحظة الدستورية امتحانا صعبا للفاعل الحكومي والبرلماني على حد السواء، لأن ما تمر به بلادنا من حالة الجفاف وضعف النمو وحالة التضخم وتراجع مؤشرات التنمية البشرية

يجعل من مشروع قانون المالية فرصة لتقديم رؤية مشتركة للإنقاذ ولتجاوز الأزمة، لأن أي تأخير في ذلك سيفتح علينا باب الشك وعدم اليقين، وقد يهز منظومة الاستقرار ببلادنا.

وبجانب انعكاسات الظروف العالمية على بلادنا، يسجل استمرار شبح الجفاف وما يرافقه من تحديات آنية مرتبطة بالسيادة الغذائية والأمن المائي اللذان يشكلان القاعدة الصلبة للأمن الاستراتيجي الوطني ولمنظومة الاستقرار، علما كذلك أن سنة 2022 كانت سنة اقتصادية كارثية، سجل فيها اقتصادنا الوطني نموا ضعيفا في حدود 1.1% وارتفاعا في التضخم ليصل في أكثر الحالات تفاؤلا إلى 6%، وتميزت هذه السنة بابتكار الحكومة لبدعة التوجه نحو الهوامش المالية للتغطية عن ضعف فرضياتها في قانون مالية لسنة 2022.

وعلى الرغم من كل هذه المستجدات المرعبة اقتصاديا والتحديات الكبرى المطروحة على الأجندة الدولية والوطنية، جاءتنا الحكومة بمشروع قانون مالي تنعدم فيه أبعاد أخذ كل ما سبق بعين الاعتبار، مشروع قانون مالي كلاسيكي همه الأوحد هو تحقيق بعض التوازنات والتقليص الافتراضي من عجز الميزانية.

فبكل صراحة، لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار تحدي الثقة في العمل السياسي والأداء المؤسساتي، وما يولده من إحساس بفقدان الكرامة وخلق علاقة التوتر بين الدولة والمجتمع واتساع مساحات التذمر الاجتماعي، والتي تتغذى من آثار الفشل الحكومي وسيادة التدابير البعيدة عن الواقع، وهو ما يؤدي إلى تزايد الخيبات وفقدان الأمل في تحقيق ولو القليل من الانتظارات الديمقراطية والتنموية، والتي كانت معقودة على مرحلة ما بعد دستور 2011.

في هذا الصدد، نؤكد في الفريق الاشتراكي أن مفتاح الثقة ليس له إلا طريق واحد، يتمثل في احترام الحكومة لتعاقداتها السياسية والاجتماعية واحترامها لإرادة واختيارات المواطنين باعتبارهم مصدر شرعيتها.

ونتساءل معكم، كيف يمكن - حسب فرضياتكم - أن نحقق نسبة نمو في حدود 4% في سياق عالمي صعب وفي ظل مؤشرات وطنية تؤكد أن 81% من الأسر المغربية تعاني من تدهور كبير في وضعها الاجتماعي بسبب ارتفاع الأسعار وأن 3.2 مليون مغربي من الطبقة الوسطى، وهي الداعم الأساسي للطلب الداخلي، يتأرجحون بين الهشاشة والفقر، كما أن 44% من الأسر تملك حسابات بنكية بصفر درهم؟

كيف سنحقق نموا بـ 4% والنمو العالمي سينخفض لمستوى 3.2% سنة 2023 عوض 4.1% سنة 2022؟

وهنا لا نريد أن نقفز على اختصاصكم، لكن نريد التأكد من صدقية أرقامكم، لأن كل خبراء الاقتصاد يتعجبون، فكيف يعقل أن المغرب يتراجع اقتصاديا حين يكون النمو العالمي جيدا، ويتعافى حينما يتراجع النمو العالمي، علما أن اقتصادنا منفتح بنسبة 80% على الاقتصاد العالمي؟

وفيما يتعلق بالتضخم، فحسب فرضياتكم سنسجل مستوى 2% كمعدل للتضخم سنة 2023، وهو حلم نطمع جميعا بأن يكون حقيقة، خاصة في ظل السياق العالمي الصعب، وخصوصا أن مؤشرات التضخم في عدد كبير من دول العالم لم تتراجع حتى مع الرفع من سعر الفائدة، لأنه حسب مجموعة من التقارير الدولية يعيش العالمي حالة تضخم لولبي، مصدره الأساسي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ونعلم جميعا أن أزمة أوكرانيا مستمرة وأن منظمة "أوبك" بلوس (+OPEC[1]) ستقوم بتخفيض إنتاجها والنتيجة الحتمية هي ارتفاع أسعار البترول.

ونخبركم أن معدل التضخم العالمي المرتقب سنة 2023 هو 5% خارج أسعار الطاقة، أي ضعف الخمس سنوات التي سبقت الجائحة، وهو ما سيحتم على البنوك المركزية الاستمرار في الرفع من سعر الفائدة.

وعليه، نتساءل كذلك، كيف سينمو اقتصادنا الوطني بـ 4% وبنك المغرب رفع سعر الفائدة، وكل المؤشرات تؤكد أنه سيستمر في ذلك؟ الحقيقة هي أننا على غرار دول العالم سندخل في حالة ركود تضخمي سنة 2023، ولا مؤشرات تدعم الأرقام التي تم تقديمها من طرف الفاعل الحكومي.

السيد الرئيس،

نأمل أن تكون الحكومة عند مستوى تطلعات جلالة الملك والشعب المغربي، وأن تقدم اجتهادات أكبر في المواضيع الرئيسية المطروحة على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأوراش الطموحة التي أطلقتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، وخاصة:

- ✓ تعميم الحماية الاجتماعية، وفق منظور مبني على جودة الخدمات عوض التسابق الوقتي لتقديم أرقام بدون روح، والعمل بشكل سريع على تنزيل السجل الاجتماعي الموحد كآلية تقنية لبناء نموذج مغربي متقدم للحماية الاجتماعية؛
- ✓ تنزيل النموذج التنموي وفق تدابير عملية، ونتأسف كون مشروع قانون مالية 2023 لا يختلف كثيرا عن مشاريع قوانين المالية لما قبل النموذج التنموي، ونتمنى أن تقدموا إشارات أكثر شجاعة للالتزام بتوجهات النموذج التنموي الطموح؛
- ✓ تنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي من أجل اعتماد هندسة ضريبية عادلة ومنصفة للجميع، باعتبارها ضرورة قصوى لتشجيع الجاذبية الاستثمارية ببلادنا وتقوية مناعة المقاولات المغربية

[1] **O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries.

والأجنبية الموجودة ببلادنا؛

- ✓ تشجيع الاستثمار وابتكار أساليب براغماتية لتعزيز جاذبية وجهة المغرب الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الإداري والتحول الرقمي والتمويل، كما ندعو للتفعيل السريع لصندوق محمد السادس للاستثمار، ليشرع فعليا في لعبه دوره الاستراتيجي كما أراد له جلالة الملك؛
- ✓ تسريع إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد، انسجاما مع التعليمات الملكية في هذا الصدد؛
- ✓ العمل بشكل عاجل على تنفيذ تعهدات الحكومة فيما يتعلق بتقوية السيادة والأمن المائي ببلادنا، باعتباره عنصرا أساسيا في معادلة الأمن الإستراتيجي ببلادنا، خاصة مع استمرار موجة الجفاف.

ختاما، نسجل أسفنا لضيق الهامش الديمقراطي لدى الحكومة، ولعدم تعاطيها ولو بما يتطلبه الحد الأدنى من روح التعاون مع الفرق ديال الأغلبية ورفضها لجميع التعديلات المقدمة، ولذلك سنصوت بالرفض على مشروع قانون المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

إن المرجعيات التي حكمت إعداد هذه المداخلة هي أولا نص تدخل فريقنا السنة الماضية في مناقشة البرنامج الحكومي، وهي وثيقة استرشادية لفريقنا نعود إليها كلما كنا إزاء مشاريع كبرى من قبيل ما نحن بصدده اليوم وهو مشروع القانون المالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن بناء هذه المداخلة اعتمد على استشارات واسعة مع مختلف الجامعات والنقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وكذا من خلاصات اليوم الدراسي الذي نظمه فريقنا بمشاركة ثلة من الخبراء والجامعيين والمكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد الرئيس،

دعوني أؤكد منذ البداية أن فريقنا اختار وبإرادة حرة وواعية دعم هذه التجربة الحكومية انتصارا للمصلحة العليا لبلادنا وأخذا بعين الاعتبار السياق الدولي الصعب، وكذلك لتدارك الفرص الضائعة التي أفلتتها بلادنا بسبب تجميد الحوار الاجتماعي على عهد الحكومتين السابقتين، واليوم يحدونا أمل كبير أن نتعاون جميعا حتى تتمكن بلادنا من مواجهة المخاطر التي تهددها، وكذا للتصدي للسياق الدولي الصعب والمعقد.

وقبل أن ندلي بدلونا بشكل عام حول هذا المشروع، نوجه بداية تحية إكبار وإجلال لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي يقود التنمية بكل إصرار وعزيمة في بلادنا والذي مافتئ منذ اعتلائه العرش، يولي المسألة الاجتماعية في كل أبعادها عناية خاصة، ونريد هنا التأكيد على أن الاستهداف الخارجي لبلادنا ولثوابتنا والذي تزايد في السنوات الأخيرة، إنما يعود إلى المكتسبات والمنجزات التي تعيشها بلادنا بقيادة جلالة الملك على جميع الأصعدة، فالتجربة الديمقراطية المغربية ماضية في طريقها بدون تردد ولا تلكؤ، والمغرب تمكن من التطبيع مع التداول على تدبير الشأن العام عبر صناديق الاقتراع، في محيط عربي وإفريقي مضطرب ويتميز بعودة الانقلابات والاضطرابات إلى العديد من الأقطار.

السيد الرئيس،

يقتضي الإنصاف والتأكيد على أهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال السنة الأولى من عمرها للتخفيف من تداعيات الجائحة، وكذا للتخفيف من تداعيات التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وهي مطالبة باتخاذ المزيد منها، صونا للقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

على المستوى الاقتصادي، واضح أن تداعيات الجائحة والحرب الروسية الأوكرانية، أثرت على الاقتصاد العالمي، بما فيه شريكنا الاقتصادي والتجاري الأول "الاتحاد الأوروبي"، كما أن الوضعية الاقتصادية العالمية تتسم بعدم الوضوح، وكل هذا ورد في العرض التقديمي للمشروع.

إلا أننا نريد اليوم في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن نتساءل معكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل العمل على تحقيق أحد أبرز الأفكار التي تضمنها البرنامج الحكومي وهي "الوطنية الاقتصادية".

نحن على قناعة أن تضمينها في البرنامج الحكومي لم يكن اعتباطا، وعلى أولئك الذين اقترحوا تضمينها أن يتساءلوا دائما عما تم تحقيقه في هذا الإطار، لقد قدمت الدولة -ونحن ندعمها في ذلك- وتقدم الشيء الكثير للقطاع الخاص، الذي لا شك أنه يلعب دورا جد مهم في تحقيق التنمية في بلادنا، ولكن سوف نقتصر هنا على ملاحظتين سبق وأن وردت في خطب جلالة الملك:

أولا، دور القطاع البنكي في تمويل المقاولات لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الشباب المقاول؟

ثانيا، دور القطاع الخاص في الاستثمار في الأقاليم الجنوبية وهو الأمر الذي ورد في خطاب جلالة الملك الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن من المفيد في ظل الصعوبات المالية التي تواجه الدولة أن يتم فرض ضريبة استثنائية وخاصة على بعض المقاولات التي تمكنت من تحقيق أرباح مهمة في بعض القطاعات والمواد التي عرفت أثمنتها ارتفاعات صاروخية وغير مسبوقة.

وعطفا على كل ذلك، وإذا كنا معتزون بالسرعة التي تفاعل معها البرلمان بمجلسيه مع قانون مجلس المنافسة ومع قانون الأسعار والمنافسة، فإننا سنتابع عن كثب تنزيل وتطبيق مقتضياتها من طرف مجلس المنافسة، الذي أصبح مدعوا بل ومطالبا بضمان المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية والتصدي لأي احتكار أو تمركز، يجدر بنا جميعا التأمل في العديد من الوثائق المرجعية الوطنية سيما التقارير السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتقرير العام للجنة النموذج التنموي الجديد، والتي أجمعت على أن أحد أبرز الأعطاب الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المغربي هو هشاشة المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وفي هذا الإطار، وبكل صدق نقول للحكومة أن من واجبها حماية المستهلك، وعليها ألا تقتصر على إحالة مشاريع قوانين مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة، بل إن القانون يمنحها صلاحيات مهمة لزجر الغش والجشع والمضاربات، لا يمكن أن يتحمل المواطن في هذه الظرفية غلاء الأسعار وكذا تلاعبات المضاربين.

طبعا، لا يمكن المرور على الشق الاقتصادي دون التأكيد على أهمية توجه الحكومة نحو المزيد من الاستثمارات رغم الظرفية الصعبة، إنه قرار مهم واستراتيجي ويعكس رؤية عميقة لكيفية محاصرة تداعيات التحولات الدولية الراهنة.

أما في الشق الاجتماعي، فإننا ننوه بكل العمل الذي قامت به الحكومة لتسريع وثيرة المشروع الملكي التاريخي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، ندعو في هذا الإطار إلى مزيد من الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في جميع القطاعات لاسيما قطاعي الصحة والتعليم، طبعا إن تخصيص 9.5 مليار درهم في هذا المشروع موجهة لتحمل أعباء الاشراك في التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، ضمانا لولوجهم للخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص، لدليل قوي على الجدية والحزم الذي تتعاطى به الحكومة مع هذا الورش الملكي التاريخي.

لن نمل من التأكيد على أن نجاح الحكومة في تحقيق ثورة في هذين القطاعين يتطلبان وجوبا تحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهما وإنصافهم، وتمكينهم من كل الشروط الضرورية للبذل والعطاء والتضحية.

ففيما يتعلق بقطاع الصحة، وعطفا على مداخلات فريقنا بمناسبة مناقشة القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية، فإن الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع يعكس أن شعار الدولة الاجتماعية هو واقع ملموس، غير أن الاشكال يظل في هذا القطاع هو مشكل الحكامة، لذلك من المهم المضي قدما في رقمنة جميع الإجراءات والتدابير ذات الصلة.

هذا، وإذ نثمن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سير الحوار القطاعي في وزارة الصحة، ندعو إلى الانتقال من الموسمية إلى الانتظامية في العمل به، واعتبار النقابات شريك فعلي في الإصلاح، وأخيرا إن كل المجهودات المبذولة ستظل عديمة الأثر في غياب عدالة مجالية في توزيع العرض الصحي.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم، فإننا نعتبر أن البوصلة يجب أن تظل هي القانون الإطار، الذي حدد التوجهات والمبادئ العامة، وإلا ما فائدة القانون الإطار إذا تم تجاوزه؟ لذلك فإن ارتفاع الاعتمادات المرصودة أمر مهم، ولكن ثمة حاجة حقيقية لحلحلة العديد من الملفات المتعلقة بالأسرة التعليمية والتي طال انتظارها، إن الرفع من الاعتمادات المرصودة للقطاع يجب أن يتغير، أيضا تحسين الوضعية الاجتماعية لمختلف العاملين في منظومة التربية والتكوين.

وعلاوة على كل ذلك، وبالنظر إلى الحديث الذي يروج منذ مدة حول اعتزام الحكومة الرفع التدريجي للدعم الموجه لصندوق المقاصة، فإننا إذ نشيد بإقدام الحكومة على الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذا الصندوق خلال هذه السنة والتي بلغت 32 مليار درهم وذلك لمواجهة تقلبات السوق الدولية.

نحذر من مغبة أن يؤدي الإصلاح الموعود هذا الصندوق إلى المزيد من الاجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وخطر ذلك على السلم الاجتماعي، خصوصا في ظل استفحال المضاربات والغش والتلاعب الذي يساهم في الرفع من أثمنة العديد من المواد الأساسية.

إن المنهجية والمقاربة التي اعتمدتها الحكومة الحالية مع الشركاء الاجتماعيين تشكل قطيعة مع الماضي وملمح من ملامح التغيير المنشود الذي لطالما طالبنا به، هذا علاوة على تخصيص الحكومة لمبلغ 9 ملايير درهم لتنفيذ مخرجات اتفاق 30 أبريل 2022، وهي كلها أمور إيجابية وتشجع الحكومة على المضي فيها.

وختاما، إننا في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب نصوت إيجابا لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2023.

واسمحوا لي في البداية بأن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك والضرائب غير المباشرة وأطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، وأيضا على التفاعل الإيجابي مع التعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما لا يخفى عليكم فإن مشروع قانون المالية لهذه السنة يُعتبر أول مشروع قانون مالية تُعِدُّه الحكومة كاملا، وهو يُجَسِّدَ توجهاتها ويُنزِّل برامجها، باعتباره الأرضية الصلبة لتفعيل التزامات الحكومة.

وقانون المالية لهذه السنة يحظى بأهمية متزايدة، كونه يأتي في سياق دولي استثنائي ومضطرب مَوْسُومٌ باللايقين وباستحالة استشراف التطورات.

وطبع هذا السياق:

- ✓ بُروز أزمة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والطاقية وارتباك سلاسل الإمدادات العالمية نتيجة اندلاع الحرب الأوكرانية الروسية؛
- ✓ تداعيات جائحة "كوفيد-19" على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ مراجعة توقعات النمو العالمي من 3.2% بالمائة سنة 2022 إلى 2.7%سنة 2023، وكذا بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي لبلادنا من 3.1%سنة 2022 إلى 0.5%سنة 2023؛
- ✓ هناك أيضا نسجل تصاعد الضغوطات التضخمية وبداية تطبيع السياسات النقدية من طرف أغلب البنوك المركزية.

ولقد كان لهذه الاضطرابات تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، بحيث بالإضافة إلى موسم الجفاف وقلة التساقطات المطرية سنة 2022، تم تسجيل:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقية؛
- ✓ تباطؤ قوي للاقتصاد الوطني سنة 2022 حيث بلغ نسبة 0.8% مقابل 7.9% سنة 2021؛
- ✓ الصعوبات المالية التي واجهت المقاولات، خصوصا في الولوج إلى التمويل، وارتفاع كلفة الطاقة والنقل.

وكل هذه السياقات أعطت لقانون مالية سنة 2023 أهمية خاصة، فمن المعروف أنه كلما تفاقمت التحديات والإكراهات كلما كبرت الانتظارات والرهانات.

وفي هذا الإطار، نود أن نؤكد لكم عن الانتظارات الكبيرة للفاعلين الاقتصاديين من مشروع قانون المالية لهذه السنة، والهدف منه هو:

- ✓ إعادة الثقة؛
- ✓ حماية المستثمرين وتحسين جاذبية الاستثمار ببلادنا؛
- ✓ وتحفيز المقاولات على الاستثمار وخلق فرص الشغل وخلق القيمة المضافة.

وكل هذا بهدف التنزيل الفعلي لميثاق الاستثمار والنموذج التنموي الجديد لبلادنا.

كما نعلم جميعا، فالمقاولة هي التي تُنعش الاقتصاد، بالمساهمة بشكل كبير في مداخيل الدولة، سواء بشكل مباشر من خلال الضرائب، أو بشكل غير مباشر، من خلال تمويل التشغيل، والضرائب المتعلقة بالأجراء، وبالتالي فهي الإطار الرئيسي لخلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل.

فالمقاولة اليوم في ظل التداعيات المرتبطة بالأزمة الحالية تحتاج إلى المزيد من الثقة والمواكبة، خصوصا من خلال نظام جبائي تحفيزي ومتوازن يعطي الثقة والرؤية المستقبلية للفاعلين الاقتصاديين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في مَعرِض الحديث عن سياقات إعداد قانون المالية لسنة 2023، أودّ أن أعبر لكم عن تقديرنا للتدابير الحكومية المتخذة سنة 2022، والتي هَمَّت الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والسلم الاجتماعي ودعم النسيج المقاولاتي ببلادنا، وذلك على غرار بعض الإجراءات المهمة، غنذكر من بينها:

- ✓ فتح اعتمادات إضافية برسم سنة 2022، بضخ 16 مليار درهم إضافية، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين في المواد الأساسية؛
- ✓ إطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف: 10 مليار

درهم؛

- ✓ 3.2 مليار درهم لفائدة ممنيي قطاع النقل، ويمكن غنساليو السنة بـ 5.2 مليار درهم؛
- ✓ إنعاش القطاع السياحي بـ 2 مليار درهم؛
- ✓ أداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة سنة 2022، عبر ضخ 13 مليار درهم، ونشكر مرة أخرى الحكومة على الوفاء بهذا الالتزام غير المسبوق اللي مكننا من تصفية متأخرات الضريبة على القيمة المضافة المتراكم منذ سنوات؛
- ✓ مساعدة المقاولات الحائزة على صفقات من الدولة لمواجهة آثار ارتفاع وندرة الموارد الأولية وتجنب أزمة التمويل.

فبفضل هذه التدابير وغيرها، وعلى الرغم من الوضعية الاقتصادية الصعبة فإن منظومتنا الاقتصادية أبانت عن قدرتها على الصُّمود والتَّكيُّف، وسجّلت مناعة قوية في وجه الأزمات المتوالية، يَتَعَيَّنُ الحفاظ عليها وتقويتها، وهذا بفضل الرؤية الملكية الاستباقية.

بحيث إنه على الرغم من هذه التداعيات تم:

- ✓ التحكم في معدل التضّخم مقارنة مع دول كبرى في العالم؛
- ✓ تقليص عجز الميزانية من 5.9%من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5.3% سنة 2022؛
- ✓ الحفاظ على احتياطات المغرب من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات؛
- ✓ إجماع وكالات التصنيف على تصنيف المغرب كوجهة اقتصادية بامتياز؛
- ✓ وكل هذا هو مبعث فخر لنا جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، لأن الفائز الأول والأخير هو الوطن.

السيدة الوزيرة،

إننا اليوم أمام نقطة تحول مهمة في بلادنا، حيث تم وضع الاستثمار الخاص المنتج في صدارة الأولويات الوطنية، لذلك يجب أن يواكب النظام الضريبي، إلى جانب الرافعات الأخرى، هذه الدينامية.

وذلك بهدف تعزيز جاذبية الاستثمارات الخارجية والداخلية، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

واستحضارا منا للدور المنتظر أن يقوم به القطاع الخاص، تقدّمنا ببعض التعديلات التي تروم في مجملها إلى:

- ✓ تقوية أسس الاستثمار؛
- ✓ تعزيز تنافسية النسيج المقاولاتي ببلادنا؛
- ✓ تشجيع الأفضلية الوطنية؛
- ✓ التحفيز على خلق الشغل؛
- ✓ تخفيف العبء الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- ✓ تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار.

وذلك بالاستناد إلى مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات وقانون الإطار 69.19.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع هذه التعديلات، والتي همّت بالخصوص:

- ✓ حذف الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير بالنسبة للأشخاص الاعتباريين باستثناء المكافآت المدفوعة من طرف الدولة والمؤسسات العمومية التي تم خفضها من 10% إلى 5%؛
- ✓ تسقيف سعر الضريبة على الشركات بشكل تدريجي في حدود 20% بالنسبة للشركات اللي كتزاول في مناطق التسريع الصناعي، والشركات (CFC[2]) اللي عندها الصبغة ديال القطب المالي للدار البيضاء والشركات المحدثة ابتداء من يناير 2023 التي تلتزم باش تستثمر مليار ونصف ديال الدرهم على مدى 5 سنوات، باستثناء المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك للحفاظ على جاذبية هذه المناطق وضمان تنافسية هذه الشركات على المستوى الدولي، وأيضا تشجيع وتقوية الاستثمارات الداخلية والخارجية؛
- ✓ كنسجلو أيضا تمديد فترة الاستفادة لمدة ثلاث سنوات من تخفيض بنسبة 70% على زائد القيمة، شريطة إعادة استثمار المبلغ الإجمالي في مدة 36 شهرا؛
- ✓ تشجيع الإدخار في عقود تأمين التقاعد من خلال:
  - تخفيض سعر الحجز في المنبع من 30% إلى15%؛
  - تخفيض السن الواجب بلوغه من 50 سنة إلى 45 سنة؛
  - ورفع نسبة الخصم المطبق على رأس المال المفروضة عليه الضريبة من 40% إلى 70%.
- ✓ كنسجلو أيضا تسوية الوضعية الجبائية للشركات غير النشيطة اللي ما حققاتش رقم معاملات باش تدفع واحد المبلغ جزافي ديال خمسة آلاف (5.000) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة؛
- ✓ تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر الجدد اللي كيبلغ السن ديالهم أقل من 35 سنة؛

[2] **C**asablanca **F**inance **C**ity.

- ✓ توحيد سعر الضريبة على الدخل المطبق على الأرباح العقارية، وذلك بتطبيق سعر 20% عوض 30%على الأرباح المحققة من التفويت الأول للعقارات غير المبنية في المدار الحضري؛
- ✓ إعفاء الوهبات المسلمة إلى المستفيدين من الضريبة على الدخل، وذلك بهدف دعم هذه الفئات العاملة في القطاع السياحي؛
- ✓ وإعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن، من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد من سعر 10% المطبق حاليا، وذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 ديسمبر 2023، بهدف إنعاش القطاع الفلاحي، خصوصا بعد هاذ أزمة الجفاف اللي عاشتها بلادنا، وبهدف تقليص تكاليف إنتاج اللحوم والحليب التي عرفت ارتفاعا بسبب قلة التساقطات، وأيضا بهدف خفض أسعار هاذ المواد.

وكل هذه المقترحات تهدف إلى تحفيز المقاولات على الاستثمار وتعزيز قدرتها التنافسية، ومساهمتها في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

وأيضا من أجل أن يساهم هاذ مشروع قانون المالية، في صيغته المعدلة، في تَعزيز زَخَمِ الاستثمار الخاص، وتوسيع النسيج المقاولاتي، خصوصا بعد الأهداف المسطرة والمحددة الرامية إلى تعبئة 550 مليار درهم في أفق سنة 2026، و500 ألف منصب شغل، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن هذا الإصلاح الهيكلي للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، ونأمل منكم مواصلة هذا الإصلاح في القانون المالي المقبل فيما يخص باقي المحاور المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والجبايات المحلية وخصوصا إدماج القطاع غير المهيكل اللي كيشكل معضلة في الاقتصاد الوطني وفي المنظومة الضريبية ببلادنا.

ونود أن نؤكد لكم على أننا نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2023، من خلال محاوره الكبرى التي بُنِيَ عليها، اتَّسَمَ بالشجاعة والجرأة، خصوصا في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة، وذلك بالتنزيل الفعلي للإصلاح الضريبي الذي طال انتظاره، بهدف إعادة الثقة وإعطاء رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

وفي الختام، أعبر لكم عن انخراطنا الكامل في هذه الأوراش الإستراتيجية لبلادنا، والرامية إلى:

- ✓ إرساء أسس الدول الاجتماعية؛
- ✓ إنجاح وتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ إصلاح منظومتي الصحة والتعليم؛
- ✓ إصلاح أنظمة التقاعد؛
- ✓ إصلاح مدونة الشغل؛
- ✓ النهوض بالاستثمار المنتج للقيمة المضافة وخلق فرص الشغل.

وذلك تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني بداية، أن ألقي كلمة فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية الأصيلة والمستقلة والمتجذرة، التي تدافع على مدى 70 سنة عن خدمة وحقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية، خدمة لهم، لا استخداما لهم، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2023.

إن هذه اللحظة السياسية والتشريعية والديمقراطية البالغة الأهمية، تأتي في سياق وطني ودولي جد دقيق بين مطرقة تداعيات الأزمة الصحية، والحرب العالمية، وضبابية الرؤية حول مستقبل الأوضاع الجيوسياسية والجيو اقتصادية العالمية، وسندان الجفاف، وتهديد حاجيات بلادنا من الماء، وضعف الاقتصاد الوطني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المأجورين.

حيث أبانت هذه الأزمات المتوالية بالملموس عن فشل الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، وأكدت على الدور المحوري للدولة، والإلحاح المتزايد بضرورة تطوير وتعزيز القطاعات العمومية من صحة، والتعليم وتعميم التغطية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية، وتقليص درجة التحديات الاقتصادية، والتفاوتات الاجتماعية، والمفارقات المجالية.

تأتي مناقشة هذا المشروع أيضا بعد التوجيهات الملكية السامية بضرورة إعطاء الأولوية للقضايا ذات الطابع الإستراتيجي استجابة للمطالب المجتمعية الملحة والمشروعة، كما يؤكد على ذلك النموذج التنموي الجديد، والالتزامات الحكومية الواعدة المتضمنة في البرنامج الحكومي بدءا بتحقيق نسبة نمو 4%، وضمان السيادة الوطنية أمنيا، غذائيا، صحيا واقتصاديا، وبتحقيق مخطط اجتماعي قادر على التنزيل الفعلي للدولة الاجتماعية، عبر إطلاق مجموعة من المشاريع والإصلاحات الخاصة في المجال الاجتماعي، وتفعيل أوراش الحماية الاجتماعية باعتباره ورشا مهيكلا، وهو ما يشكل ميثاق

تعاقد سياسي بين الحكومة وممثلي الأمة، واعتبرناه في الاتحاد المغربي للشغل شعلة أمل المستقبل.

كيف لا وذلك بالنسبة لنا يجسد نصرا لمهد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل.

كما يأتي في سياق اقتصادي واجتماعي دقيق، تعيشه بلادنا نتيجة الارتفاع الملهب للأسعار، وباتساع رقعة الفقر والحاجة، واستنزاف القدرة الشرائية والاستمرار في الإنهاك الضريبي للطبقة العاملة، وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، وتغول الاقتصاد غير المهيكل، وإشكالية الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وضعف التغطية الاجتماعية، وإضعاف الطبقة المتوسطة، حيث ظل الايفاء بالمسؤوليات الجوهرية اتجاه أشد الفئات ضعفاً بعيد المدى أمام محدودية التدبير، والتردد في التحلي بالجرأة السياسية في اتخاذ حلول عادلة ومنصفة لأهم القضايا الحارقة والمقلقة، مما قد يهدد الاستقرار الاجتماعي أمام تعثر مسار تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني، ونجاحه في قطاع الصحة وأساتذة التعليم العالي، وتعثره في قطاع التربية الوطنية، وشبه غيابه على المستوى القطاعي.

علما أن الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة المستقلة في قرارها والقوية في مواقفها، استحضرت السياق الدولي والوطني وتفهمت كل الاكراهات للدفع بالحوار.

إنها سنة ونيف من عمر التدبير الحكومي ووعود الحكومة بمباشرة إصلاح الأعطاب الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية للحكومات المتعاقبة.

وكنا ننتظر من مشروع القانون المالي، باعتباره المرآة الحقيقية للتعاطي مع قضايا وهموم الجماهير الشعبية ورسم السياسات العمومية، أن يترجم حقيقة هذه الوعود إلى إجراءات ضريبية جريئة، وتدابير مالية حقيقة كفيلة بتجويد الحياة العامة، والتخفيف من الحَملِ الملقى على الطبقة الوسطى، التي تعتبر الطبقة العاملة وعموم الأجراء عمودها الفقري.

وكان أملنا كبيرا في ثاني مشروع قانون مالي أن تفي الحكومة بالتزاماتها مع الحركة النقابية بزعامة الاتحاد المغربي للشغل، في الشق الضريبي لكن ها هو مشروع قانون المالية مرة أخرى يتنكر لالتزام الحكومة بتخفيض الضريبة على الأجر، وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير مكترثة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل، التي تهم مراجعة أشطر الضريبة على الدخل رغم طابعها العملي وقابليتها للتنفيذ: من قبيل تخفيض النسب، والرفع من الحد الأدنى للإعفاءات، وتخفيض نسبة 38% المجحفة المطبقة في حق الأجراء، وهي الأعلى في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقرار إنصاف بين الضريبة على الأجر، والضريبة على الدخل التي يتحمل فيها الأجراء 74%في ضرب واضح لمطلب إعمال التوزيع العادل للثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتفعيل دستورية التضامن الوطني خاصة في هذه الظرفية العصيبة.

وإذ عِوض أن تتجه الحكومة من أجل توسيع الوعاء العقاري إلى تضريب الشركات وشركات المحروقات التي استفادت من هذه الأزمة، كما جاء في توصيات المجلس الأعلى للمنافسة، وإلى تضريب الثروة، وغيرها من إجراءات ضريبية عادلة، وإصرار المشروع على الاستمرار في تضريب المتقاعدين، وعدم إعفاء الأسر من واجبات التمدرس، والكتب المدرسية والخدمات الاجتماعية التي يجب أن يطالها جميعها الإعفاء الضريبي.

أكيد، أننا في الشق الاجتماعي نثمن المجهود الحكومي من أجل تنزيل الورش الملكي المهيكل المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعميم التغطية الصحية، بنقل 11 مليون مغربي من نظام الراميد(RAMED[3]) إلى التأمين الإجباري عن المرض.

ووفاء الحكومة بتعزيز ميزانية الصحة العمومية، وإن كانت غير كافية بالنظر لجسامة التحديات، وكذا مواصلة المجهود الحكومي في تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

لكن، ها هي الحكومة لا تزال مجحفة في حق الطبقة العاملة وعموم الأجراء والفئات الشعبية التي أدت الثمن غاليا والضريبة قاسية في مواجهة هذه الأزمات، ها هي اليوم تتنصل من التزاماتها المتضمنة في الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022 والمرتبطة بتحسين الدخل من خلال الزيادة العامة في الأجور، وفي خلق مناصب الشغل القار واللائق الذي يتمتع فيه كافة العاملات والعمال بحقوقهم الشغلية كاملة، وفي مقدمتها الحريات النقابية والحماية الاجتماعية.

ونتأسف أيتها الأغلبية المحترمة لما يحدث في الشركة الوطنية للطرق السيار، حيث يُعثى ويتجبر مديرها العام، وتأمين الحق في الشغل لفاقديه نتيجة التسريحات التعسفية بمبرر الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية على حساب الاستقرار المهني والاجتماعي، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة المهنية، مقابل مناصب مالية أتى بها المشرع مؤقتة وهشة غير قادرة على إنقاذ القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، التي زادها قهرا هذا الارتفاع الجنوني الفوضوي وغير المبرر في أسعار جميع المواد، خاصة الغذائية الأساسية، والسلع والخدمات الاجتماعية، في حياد قد يسمو إلى تواطء مكشوف للجهات المسؤولة على مراقبة الأسعار وحماية جيوب الفئات المستضعفة مما زاد من تفقير الطبقة المتوسطة وحرمها بالتالي من أبسط حقوق العيش الكريم، وخلق حالة احتقان وتذمر اجتماعي.

أما في الشق الاقتصادي، فقد خابت آمالنا حول هذا المشروع الذي:

- ✓ غيب أية إجراءات تستهدف تنظيم القطاع غير المهيكل الذي بات يمثل 70% من الاقتصاد الوطني؛
- ✓ لم يقدم أجوبة حقيقية عن المشاكل الرئيسية للاقتصاد الوطني وفي

[3] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

مقدمتها السيادة الطاقية، إشكالية الأمن المائي والأمن الغذائي، إذ لم تُتَّخذ إجراءات دقيقة واستباقية من خلال سياسات عمومية وتشاركية.

لقد جاء مشروع القانون المالي لسنة 2023 مخيبا لآمالنا في الاتحاد المغربي للشغل، كلاسيكي بعيدا كل البعد عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، يشكل في ميزانته العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض معطى هيكلي وبنيوي، يعطي أولوية لإرجاع خدمة الدين ولا يحتفظ سوى بهامش بسيط للاستثمارات، يغلب في عموميته التوازنات الماكرو اقتصادية على التوازنات الاجتماعية، لا يكرس العدالة الضريبية ولا العدالة الاجتماعية ويضرب عرض الحائط المبدأ الدستوري القاضي بالتضامن في تحمل كلفة الاقتصاد الوطني.

مشروع قانون لم تستجيبوا، السيدة الوزيرة، من خلاله للتعديلات 31 لفريق الاتحاد المغربي للشغل، ولو تعديل واحد، مشروع قانون بعيد كل البعد عن التنزيل الحقيقي لمقومات الدولة الاجتماعية كما تعهدت بها الحكومة غداة تنصيبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مع العلم بأنه مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي قد سلمت مداخلتها مكتوبة.

عندي رسالة من المنسق، غادي تديروه؟

إذن من بعدهم يمكن، لأن عندي رسالة مكتوبة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، الذي يشكل لحظة سياسية وتشريعية بالغة الأهمية ومدى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة والبرلمان، أغلبية ومعارضة، لتكون في مستوى انتظارات وتطلعات وآمال وآلام الشعب المغربي بكافة شرائحه وفئاته، خاصة أنه جاء في سياق عام متسم أساسا بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء استمرار موجة الغلاء المهول وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية وتدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المواطنات والمواطنين الذين لم يتعافوا بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا التي لازالت مخلفاتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ممتدة إلى غاية اليوم ولاشك أنها ستستمر وكذا الارتفاع غير المسبوق لمستويات معدل التضخم.

أمام كل هذا، لازالت الحكومة مصرة على توجهاتها النيوليبرالية واختياراتها اللاشعبيةواللاجتماعية والتي تظهر بجلاء خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023 الذي تحكمه التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، الذي ينتج عنه حصد المزيد من التفقير والتهميش والإقصاء الاجتماعي في غياب الحوار المجتمعي الذي ندعو إليه دائما عقب إعداد مشاريع قوانين المالية، وهو ما يضرب في العمق مبدأ الديمقراطية التشاركية ويزيد من تأزيم الوضع ويرفع من درجة الاحتقان.

السيدة الوزيرة،

إن القادم أصعب، وقد ظهرت مؤشراته السلبية من خلال إصرار الحكومة على التنصل من التزاماتها ودورها في حماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وضمان الحقوق والحريات وتوفير فرص العمل اللائق.

ولهذا، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لم يأت بالجديد ولم يجسد بتاتا شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة ولم يستجب لانتظارات عموم الشعب المغربي، حيث كشفت المعطيات الرسمية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي 3 ملايين و200 ألف شخص إضافي تدهورت أوضاعهم المعيشية، وتأثرت بشكل كبير القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي وكذلك آلاف العمال الذين فقدوا مناصب الشغل، وبالتالي فمرد هذا التعنت يعود إلى طبيعة الحكومة التي برهنت بما لا يدع مجالا للشك أنها المعبر السياسي عن الرأسمال، ولا يهمها من المجال الاجتماعي إلا ضبطه أمنيا.

فمشروع هذا القانون لم ينصف فئات عريضة من الملزمين بالضريبة، بحيث لازال يكرس الضغط الضريبي على فئات الاجراء، كما أنه لم يحقق مطلب العدالة الضريبية التي ينادي بها الجميع.

وقد تم إعداده بمنطق خارج السياق ودقة اللحظة وقد غاب عنه المنظور السياسي الوطني الذي يسعى لبناء المغرب الديمقراطي في إطار تحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمنا بمجموعة من التعديلات التي تهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية ورفع الحيف الذي يطال العديد من الفئات المتوسطة والهشة باعتبارها صمام أمان التوازن الاقتصادي وآلية لتحريك الاقتصاد الوطني وكذا مراجعة الأشطر الضريبية وإقرار الضريبة على الثروة من أجل تحقيق مداخيل إضافية لميزانية الدولة ومساهمة فئة الأثرياء في التكاليف العمومية، كما اقترحنا مساهمة الشركات

الكبرى التي استفادت من أرباح هائلة في ظل الأزمة، ويفترض أن تساهم في الخدمات الاجتماعية والتحديات المطروحة على بلادنا.

كما قدمنا مقترح إدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بقطاع التعليم والزيادة في المناصب المالية وتعويض المحالين على التقاعد في قطاعي الصحة والتشغيل.

فهذه التعديلات التي تقدمنا بها من أجل بناء قانون مالية لدولة اجتماعية حقيقية، وليس لدولة اجتماعية بالمفهوم النيوليبرالي للحكومة، وكنا ننتظر من الحكومة أن تخرج من عدمية الحكومات المتعاقبة وترضي الشارع المغربي وتنصت لمقاربتنا ذات البعد الاجتماعي.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2023 جاء مخيبا للآمال وخاليا من البصمة الاجتماعية ولم يستوعب الظرفية الحالية، وبالتالي فنتائجه ستكون حتما إفقار الفقراء وإغناء الأغنياء، وهذا ما يظهر جليا من خلال الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والتي لم تحدث القطائع مع التوجهات الرأسمالية في وضع يتسم بالغلاء وارتفاع محول لأسعار والارتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات، حيث إن الحكومة تملصت من مخرجات الحوار الاجتماعي، وأخلت بالتزاماتها المدرجة باتفاق 30 أبريل 2022، بخصوص تحسين الدخل عبر الزيادة العامة في الأجور والمراجعة الفعلية لأشطر الضريبة عن الدخل وإحداث درجة جديدة، في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة هدايا للرأسمال، مما سيزيد من تعميق الفوارق الاجتماعية، إذ كان من المفروض أن ينكب هذا المشروع على محاربة التهرب الضريبي والفساد والريع ويرسخ بذلك النزاهة والشفافية والمحاسبة.

إن مشروع قانون المالية لا يزال بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وعن طموح بناء سياسة عمومية جديدة تربط الأرقام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتكرس لمفهوم الدولة الاجتماعية.

إن مشروع هذا القانون الذي ستمررونه بأغلبيتكم العددية قد أجمعت على رفضه جميع فئات المهنيين، وردت عليه العديد من فئات المجتمع باحتجاجات عمت ربوع المملكة آخرها كان المسيرة الوطنية بـ 4 دجنبر 2022.

وعليه، فإن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستصوت ضد هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

شكرا.

كلمة المستشار السيد الكريم شهيد (أرسلت مكتوبة لرئاسة المجلس):

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

وهي مناسبة لأؤكد فيها، تشبث مجموعتنا، بالمؤسسة الملكية باعتبارها رمزا لوحدة الأمة، وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها، وكذا تماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده كل المبادرات، وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا، ونستحضر بنفس المناسبة كذلك مجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك والأمن والقوات المساعدة التي ضحى أفرادها ويضحون باستمرار لصيانة الوحدة الترابية وضمان الأمن والاستقرار في كافة التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

لن أفوت الفرصة دون التنويه أيضا بالعمل المتواصل للحكومة، رغم كافة الصعوبات والإكراهات، خاصة المرتبطة بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة والتي لا يزال يعيشها.

رغم ذلك، ظلت الحكومة متمسكة، ومتشبثة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهي مناسبة لنذكر بما جاء في خطاب جلالته السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة والذي شدد فيه جلالته على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفي خطاب جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية تطرق حفظه الله إلى إشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية. وكذا تحقيق نقلة نوعية، في مجال النهوض بالاستثمار.

كلها قضايا كبرى للأمة وذات أهمية بالغة مرتبطة بهموم المواطن المغربي، والتي بطبيعة الحال يجب أن تتجسد في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

وهنا نستحضر ما ورد في كلمة السيدة الوزيرة أمام البرلمان بمناسبة تقديم هذا المشروع، والتي أكدت على المعادلة الثنائية التي تشكل تحديات كبرى أمام بلادنا، والمتمثلة في مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي، واستحضار عناصر القوة ومكامن الضعف في الاقتصاد الوطني، لاستجلاء فرص النجاح ومواجهة التحديات الآنية التي تواجه مستقبل المغرب، أولها الأزمة المالية العالمية والتي لم تستكمل دورتها الأخيرة منذ 2008، وثانيها تداعيات وآثار الركود الاقتصادي الناتج عن كورونا، وثالثها ظاهرة التضخم العالمي والتي تعمقت مع اندلاع النزاع الروسي الأوكراني.

هذا ما يجعلنا قلقين بالفعل في مواجهة تحديات داخلية تتعلق بتعزيز السلم الاجتماعي، ومواجهة تداعيات وأثار الجفاف، وإنجاز البرامج والاستراتيجيات الكبرى الوطنية، سواء تعلق الأمر بتعزيز الاستثمار وتحريك سوق الشغل، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية كما جاء في البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان في أكتوبر 2021 والذي تضمن الالتزامات العشر للحكومة.

صراحة، هذا الاختبار ليس بالهين، لأن هذا المشروع جاء لتدبير الأزمة، ومعالجة الركود الاقتصادي المرتبط أساسا بوباء كورونا، والحرب الأوكرانية الروسية، دون أن ننسى تبعات الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، بالإضافة إلى مشكل الجفاف.

فكما يعلم الجميع، خلال هذه السنوات عرف ارتفاع الأسعار مستويات غير مسبوقة لا سيما البترول والقمح، إلى درجة أنه أصبح يروج الحديث حول فرضية تعديل قانون مالية السنة الفارطة.

وأذكر هنا بموقف مجموعتنا خلال مناقشة مشروع قانون المالية 2022 داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث أكدنا آنذاك أن الفرضيات المعتمدة لم تكن مبنية على نظرة استشرافية وحذرة.

اليوم، نحن كمؤسستين، تشريعية وتنفيذية يجب أن نطرح نفس التساؤل بالنسبة للفرضيات المعتمدة في مشروع 2023، الذي يتوقع تراجع نسبة التضخم سنة 2023، وتراجع عجز الميزانية، وارتفاع النمو، بالرغم من أن جميع المؤشرات تؤكد استمرار ارتفاع أسعار السوق الدولية، استمرار الجفاف، والمزيد من التعقيدات في الوضع الجيوسياسي الدولي، مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، مما يدل على صعوبة استمرار المنحى الايجابي للمؤشرات الماكرو اقتصادية.

اليوم، نحن أمام أمرين متناقضين هما الركود والتضخم، فهل نتعامل بمبدأ خفض سعر الفائدة من أجل تقليص الركود وبالتالي ارتفاع معدل التضخم بطريقة أتوماتيكية أو العكس؟

وبالمناسبة، نتساءل معكم السيدة الوزيرة على آثار قرار بنك المغرب رفع سعر الفائدة إلى 2 في المئة؟

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إن المديونية في تزايد مستمر، بحيث أن الدين يشكل 35 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وما يترتب عنه من آثار خاصة على المدى المتوسط، الشيء الذي يجعلنا دائما في حاجة إلى البنك الدولي وما يرتبط بذلك من تحرير للعملة، حيث أن نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي بلغت 30.966.549.000 درهم.

كما بلغت الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2023 ما قدره 78.253.012.000 درهم مقابل 61.138.000.000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة 27,99%.

وبالتالي، وأمام هذه المعطيات مجموعة من الأسئلة تتبادر إلى الذهن كـ::

- ماهي إجراءات الحكومة للتخفيض من ضغط المديونية على الميزانية؟
- وما مدى صدقية الموارد بالمشروع الذي أمامنا، لاسيما الموارد الذاتية للميزانية، خاصة إذا ما استحضرنا طبعا تخوفات الضغط الضريبي على المقاولات والنسيج الإنتاجي؟

ومن جانب آخر والمتعلق بالنفقات، ومن خلال هذا المشروع يتبين أن هناك استمرار في أداء وظيفة صندوق المقاصة من خلال تخصيص 26 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، علما أن تكاليف المقاصة لهذه السنة ينتظر أن تسجل ارتفاعا متزايدا، وكذا مواكبة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تخصيص 4,6 ملايير درهم إضافية، ليبلغ بذلك إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم، أيضا فيما يتعلق بإصلاح منظومة التربية والتعليم، فقد تم تخصيص 6,5 مليار درهم إضافية، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 69 مليار درهم، السيد الوزيرة،علما أن اقتصاد المغرب مرتكز بالأساس على القطاع الفلاحي:

- ما هي المقاربة التي تعتمدها الحكومة لتمنيع هذه المكتسبات، خاصة الاستمرار في دعم هذه الأوراش الكبرى؟
- كيف يمكننا تحصين الاقتصاد الوطني من التقلبات في المحيط الدولي؟
- هناك خلل بنيوي في الميزان التجاري، فيما يخص الواردات مقارنة بالصادرات كما وكيفا، ما هي المنهجية المتبعة لمعالجة هذا الإشكال؟

وفي الأخير، نود مشاركتكم هموم المواطن المغربي والمرتبطة أساسا بـ :

- تخوفات من أن تعمق الأزمة، الفقر والهشاشة والبطالة ببلادنا؛
- التخوف من انهيار القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصا أن إحصائيات بنك المغرب تؤكد أن الحسابات البنكية لـ 60 في المئة تحت الخطوط الحمراء، كما أكد نفس المصدر أن 40 في المئة المتبقية تراجعت لديها نسبة الإدخار؛
- تخوفات أخرى تتعلق بالنسيج الإنتاجي ومصير المقاولات، حيث إنه حسب تصريح والي بنك المغرب 90 في المئة من المقاولات المغربية هي مقاولات صغيرة وصغيرة جدا، و8 في المائة فقط متوسطة و2 في المئة مقاولات كبرى.

لكننا نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نمتلك كل الثقة في قدرة بلادنا على تجاوز الأزمة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومواجهة

الآثار السلبية للجفاف وندرة المياه والفقر والهشاشة والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وكسب رهان الوحدة الترابية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، وبفضل الكفاءات الوطنية الموجودة بهذه الحكومة وبتضافر جهود كل مكونات الشعب المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

من حكمة المشرع الدستوري في بلادنا أن نظم توزيع الصلاحيات المتعلقة بمالية الدولة، حيث أناط بالمجلس الوزاري والذي يرأسه صاحب الجلالة نصره الله، يعني إشراف جلالته شخصيا على التوجيهات الأساسية لقوانين المالية السنوية من خلال المجلس الوزاري يشكل ضمانة أساسية لحماية مصالح مختلف الفئات المجتمعية.

وفي هذا الإطار، لابد أن نتوقف، ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية ديال 2023، نتوقف عند بلاغ المجلس الوزاري والذي صادق على توجهات هذا المشروع.

لقد أكد بلاغ الديوان الملكي المتعلق بتوجهات قانون المالية لسنة 2023 على 4 محاور أساسية، وهي:

- ✓ ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛
- ✓ وتكريس العدالة الاجتماعية واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

وهي التوجهات التي يتعين علينا جميعا الالتزام بها في إعداد مشروع قانون المالية وفي تنفيذه، كما يلزم استحضاره أثناء دراسة ومناقشة قانون المالية وكذا قانون التصفية، وسيظهر الكفاءة السياسية والتدبيرية للحكومة من خلال قدراتها على التوفيق بين متطلبات الالتزام بهذه التوجهات وقدرة الاستشراف والتوقع المرتبطة بالتقلبات الدولية والوطنية ووضع السيناريوهات والفرضيات المتحكم في مؤشراتها الاقتصادية لسنة 2023.

وفي هذا الإطار، نتساءل عن الدراسة العلمية التي أسست عليها الحكومة فرضيات قانون المالية المتعلقة بتحديد نسبة النمو في 4% ونسبة التضخم في 2% وعجز الميزانية في حدود 4.5% من الناتج الداخلي الخام؟

كما نتساءل عن جدوى الاستمرار في اعتماد نموذج الفرضيات المغلقة بدل اعتماد سيناريوهات تضع حدودا دنيا وحدودا قصوى لهذه المؤشرات، خاصة أن تجربة السنوات المتتالية أثبتت أن قدرة التوقع المضبوط جدا محدودة في ظل الإكراهات والمتغيرات الجيوسياسية والمناخية.

هنا نشير بأن كاين مجموعة ديال الإكراهات منها:

آثار الجفاف والاستنزاف الذي تعرضت له الثروة المائية والوطنية، يعني الثروة المائية الوطنية وموجة الغلاء غير المسبوق الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات وعدم فعالية آليات المنافسة الحرة في ضمان تنافس حقيقي من الفاعلين ووجود علامات واضحة على ممارسات دالة على توافقات بين الفاعلين في تحديد هوامش ربح مرتفعة.

كما أن الاحتقان غير المسبوق، الذي واكب عرض مشروع قانون المالية ديال 2023، خلال هذه السنة، مدعاة للتفكير الجدي مستقبلا لتفعيل مبدأ المقاربة التشاركية مع الفئات المعنية بالتشريع الضريبي، تفعيلا حقيقيا لتلافي أكبر قدر ممكن من الضرر بالمواطن.

وبالتوقف عند المقتضيات الضريبية، التي حملها مشروع قانون المالية 2023، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تخفيض الضرائب على الشركات الكبرى؛
2. مضاعفة ضرائب الشركات الصغرى والمتوسطة؛
3. زيادة ضرائب المقاول المهني؛
4. ثم الزيادات في ضرائب المهن الحرة؛
5. زيادات في ضرائب المستهلكين (TVA[4]) الضريبة على القيمة المضافة.

وهو ما يعني ويبين أن المشروع يخدم أساسا الشركات الكبرى ولا يسعى إلى تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات الهشة والمتوسطة.

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن الاستمرار في زيادة الأرصدة المالية المخصصة للصحة والتعليم مسألة حسنة، ولكن في غياب إصلاح حكامة هاته القطاعات، لا تنعكس هذه الزيادات في تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.

ولابد من التساؤل عن مستويات تنفيذ هذه الأرصدة المالية أو مستوى نجاعة التدبير المتعلق بهذه الميزانيات، فلا يعقل الاستمرار في تمكين المدبرين لهذه السياسات الاجتماعية من أرصدة مالية مهمة دون تقديمهم لنتائج ملموسة على مستوى تحسين الخدمات العمومية والاجتماعية.

ونتساءل أيضا في هذا الصدد، عن كلفة التعليم في المغرب؟

وما هي نسبة الدولة ونسبة الأسر في هذه التكلفة؟

وعن كلفة الصحة في المغرب؟ وما هي نسبة مساهمة الدولة؟ ونسبة مساهمة الأسر في هذه الكلفة؟

كما نأمل، السيدة الوزيرة المحترمة، والسيد الوزير المحترم، أن تلتزم الحكومة بتنفيذ ما جاء في برنامجها الحكومي فيما يتعلق بإحداث الدخل

[4] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية، وأذكر ثلاث التزامات، يعني كانت محددة بجدولة زمنية واضحة:

أولا، منح مدخول "الكرامة" لفائدة المسنين، لفائدة كبار السن، يعني ما فوق 65 سنة، الذين يعيشون في ظروف الهشاشة، يتم صرفه ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2022، بتحويل مبلغ شهري قدره 400 درهم، ليصل إلى 1000 درهم كحد أدنى سنة 2026، يعني هنا الصفحة 27 من البرنامج الحكومي؛

الالتزام الثاني: منح تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة، لتلبية الحاجيات الأساسية للأسر، وتشمل التعويضات العائلية يعني 300 درهم شهريا عن كل طفل، ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2022؛

الالتزام الثالث: ويتعلق بمنحة عن الولادة للأسر المعوزة، قدرها 2000 درهم عن كل ولادة الطفل الأول..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد المستشار، شكرا.

انتهى الوقت.

شكرا.

أستسمح السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين غير المنتسبين.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نتقدم بالتهاني الخاصة والكبيرة للمنتخب الوطني، على النتائج التي حققها، هي نتائج باهرة، لكن فيها رسائل كثيرة.

أول رسالة هو الإنصات لنبض المطالب الشعبية، هو سبب هذه الفرحة الجماعية داخل المملكة، وأنتج هذا التألق المغربي لأسود الأطلس، قلنا نبدلو المدرب، جبنا مدرب وطني، جيبو حمد الله، جاء حمد الله، نجيبو زياش، جاء زياش، بهاذ الاستماع يعني للنبض جاءت النتائج مزيانة.

لذلك نتمنى، بطبيعة الحال، السيدة الوزيرة ومن الحكومة أن تنهج نفس النهج، وتستمعو لنبض الشارع والمطالب الشعبية وتفرحو المغاربة، وكذلك بطبيعة الحال تخفضو الأسعار، خصوصا أسعار المحروقات والمواد الأساسية.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الحكومة لجأت السنة الماضية لفتح اعتمادات الخزينة العامة مرتين، وهنا يدفعنا للتساؤل عن مدى صدقية الفرضيات وصدقية فرضيات هذا المشروع ديال 2023، خصوصا فيما يتعلق بنسبة النمو ونسبة العجز والتضخم، وكذلك كم من مليون قنطار ديال الحبوب، نتمناو على أن الفرضيات تجيب لنا نتائج إيجابية، خصوصا وأن التداعيات لازالت نفسها، تأخر التساقطات، يعني استمرار الحرب الروسية، استمرار تباطؤ النمو العالمي، تداعيات كوفيد.

بطبيعة الحال الحوار الاجتماعي كنقابي وممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، احنا نعاود نقول، احنا مقصيين من الحوار الاجتماعي، ولكن غادي نعطيو الرأي ديالنا.

الحوار الاجتماعي، السيدة الوزيرة، العبرة ليس في توقيع الاتفاقيات، العبرة في تنفيذها وتنزيلها وتوفير الاعتمادات المالية لها، وبطبيعة الحال، الحكومة، نمشي للصفحة 6 في الاتفاق، ما التزمتوش بالزيادة العامة في الأجور، ما التزمتوش بإحداث الدرجة الجديدة، ما التزمتوش بالتخفيض الضريبي عموما، كان ذاك الشي، ولكن كأنه هو مجهود مقدر، ولكنه يبقى أنه غير كافي.

من هنا، بطبيعة الحال، مازال بعض التساؤلات تطرح، السيدة الوزيرة، وغادي ندخل مباشرة.

مآل الزيادة ديال 2500 درهم اللي واعدتم بها الأساتذة باش يطلع (salaires) ديالهم 7500 درهم؟ مآل إسقاط التعاقد في التعليم؟ ومع كامل الأسف في التعديلات رفضت لنا تحويل المناصب المالية من المعدات إلى الاستثمار، المنحة ديال المولود ديال 2000 درهم؟ وكذلك منحة مدخول "كرامة"، اللي كان غادي يبدأ بـ 400 درهم في هاذ السنة يوصل إلى 2000 درهم؟ وكذلك بطبيعة الحال مجموعة الأمور الأخرى.

أكيد أن الحوار الاجتماعي.. هضرتو على الحوارات القطاعية، لكن أنا أحذر على أن هذه الحوارات القطاعية قد تخلق فئوية جديدة، المتصرفين ما كاينينش، التقنيين ما كاينينش، المحررين، المساعدين الإداريين، المساعدين التقنيين، المهندسين، وعاد زيد واحد العدد ديال القطاعات والجماعات الترابية.

الحوار القطاعي واخا في الصحة، أنا نقول راه غادي مزيان ما يهش، نتمنى لهم التوفيق، لكن في التعليم فيه مشكل، واحنا كذلك مقصيين من التعليم، غير ينجحو ما عندنا مشكل، القطاع ديال الفلاحة، الحوار ما فيهاش السيدة الوزيرة، الجماعات الترابية والجامعة ديال الاتحاد الوطني خاضت إضراب في الشهر المنصرم.

لذلك، بطبيعة الحال، نتمناو على أنكم تجاوبو مع المطالب الحقيقية.

فيما يخص، بطبيعة الحال، لابد كذلك ببعض النقط اللي عندها علاقة بحال القضية الزيادة في الأجور، نسيتو المؤسسات العمومية وذات الطابع

التجاري، حتى هوما تيسالو الزيادة ديال 2019 وكذلك فهاذ الحوار مقصيين.

نعاود نقولو، هاذ المطلب قلناه ونعاودونقولوه، ضرورة مراجعة المنظومة والترسانة القانونية ديال الانتخابات، اللي ما تتفرزلناش تمثيلية نقابية حقيقية، وما ندخلش في التفاصيل ديالها، التعجيل.. خصكم تسرعو بالتعجيل بإخراج القانون ديال النقابات لهيكلة الحقل النقابي، وتكون نقابات حقيقة قوية.

نعاود نقول، بطبيعة الحال، على أن احترام الحريات النقابية، وبالمناسبة ندين طرد لأسباب نقابية مجموعة ديال العمال، وهنا أخص بالذكر مراكش وكاين في طنجة وكاين بعض في الشركات بالدار البيضاء.

بحكم الوقت زاحمني، السيدة الوزيرة، نتمناو على أنكم على الأقل تستمعو للنقابات الممثلة في البرلمان، راه كاين 5 نقابات ممثلة في البرلمان، صحيح كتديرو الحوار الاجتماعي مع 3 ولكن راه كاين 5، على الأقل رئيس الحكومة جلس مع الأحزاب الممثلة في البرلمان يجلس مع النقابات الممثلة في البرلمان ويسمع للرأي ديالهم ويسمع المقترحات ديالهم.

وأخيرا، بطبيعة الحال، أخذا بعين الاعتبار، السيدة الوزيرة، على أنكم ما قبلتوش لنا التعديلات ديالنا والاتحاد الوطني قدم 20 تعديلا، كانت تهدف إلى تقوية المقاولة وإلى تضريب الشركات الكبرى وإلى، بطبيعة الحال، إنصاف الأساتذة ديال التعاقد وتعزيز الأمازيغية وتعزيز جهاز الشغل؛ بطبيعة الحال ما قبلتوليش هاذ الشي.

غادي نصوتو مع كامل الأسف بالرفض.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للرد على مختلف المداخلات.

تفضلوا، السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُسعدني ويشرفني أن أتقدم مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر للتفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة والمصادقة على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ولابد في البداية من الإشادة بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال دراسة هذا المشروع القانون في كل المراحل التي قطعها إلى حد الآن، والتي عَكَسَهَا المستوى العالي للنقاش والتفاعل البَنّاء الذي ميز جل مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وهو ما ينم عن مدى الحس الوطني ووعيكم بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا، وعلى المؤسستين التنفيذية والتشريعية على وجه الخصوص.

كما لا تفوتني الإشادة والتنويه بالمشاركة المشرفة لمنتخبنا الوطني في نهائيات كأس العالم لكرة القدم المقامة حاليا بقطر، والأداء الرائع الذي أبان عنه في مواجهة أقوى المنتخبات العالمية، والذي تُوِّجَ بالتأهيل إلى الدور الثاني من هذه المنافسة العالمية.

هذا الإنجاز الكبير، الذي لم يتم تحقيقه منذ36 سنة، أدخل الفرحة في قلوب كل المغاربة وأذكى روح الثقة والفخر بالانتماء للوطن، وهو ما من شأنه تعزيز إيماننا بمؤهلاتنا وبطاقاتنا الفردية والجماعية، وأتمنى أن تتوالى انتصارات المنتخب الوطني، خاصة إن شاء الله غدا أمام المنتخب الإسباني.

وما من شك فإن تاريخ الفاتح دجنبر 2022 كيكون يوما مميزا سيبقى راسخا في أذهان كل المغاربة، لتزامنه أولا مع تأهل منتخبنا الوطني إلى الدور الثاني من كأس العالم، وثانيا لإطلاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة التي كانت تستفيد من نظام راميد (RAMED)، والتي تشكل خطوة كبيرة نحو تحقيق هدف تعميم التغطية الصحية لفائدة كل المغاربة، حيث أصبح ما يناهز 4 ملايين أسرة وأكثر من 10 ملايين مغربي من الفئات الهشة والفقيرة مؤَمَّنين عن المرض، وصار بإمكانهم الاستفادة من الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، على غرار الأجراء في القطاعين العام والخاص، وستتحمل الدولة اشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي ستبلغ 9.5 مليار درهم برسم سنة 2023.

وقد عبأت الحكومة كل إمكانياتها حتى يتم تنزيل هذا الورش الهام وفق الأجندة الزمنية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله.

وتم في هذا الإطار نشر جميع النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والفقيرة، بالجريدة الرسمية.

وفي نفس اليوم، يوم فاتح دجنبر، تداول مجلس الحكومة خمسة مشاريع قوانين، تندرج في إطار مواكبة تنزيل هذا الورش، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية، وتفعيلا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وتتعلق مشاريع هذه القوانين بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية، وبإحداث كُلٍّ من الهيئة العليا للصحة والمجموعات الصحية الترابية والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

وأخيرا، تزامن كذلك هذا اليوم، ديال فاتح دجنبر، مع الشروع في صرف زيادة 5% في معاشات متقاعدي القطاع الخاص، بأثر رجعي ابتداء من يناير 2020، وبدءاً بمعاش شهر نونبر من هذه السنة.

وتأتي هذه الزيادة، التي يستفيد منها ما يفوق 600 ألف متقاعدة

ومتقاعد منخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عقب مصادقة مجلس الحكومة الذي انعقد يوم 17 نونبر الماضي على مشروع المرسوم بشأن الزيادة في المعاشات التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة حريصة على مواصلة هذه المسيرة والدينامية الإيجابية والخلاقة، رغم سياق الأزمات الذي يعرفه العالم، عبر التنزيل الفعلي لكل الإصلاحات المجتمعية والتنموية التي التزمت بها، والتي تندرج في إطار رؤية ملكية استراتيجية واضحة المعالم والأهداف، تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية، كما تهدف إلى خلق تحول نوعي مبني على ترصيد المكتسبات ومعالجة الاختلالات المسجلة والقضايا العالقة.

وينعكس حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها أيضا، من خلال انكبابها الفعلي على مأسسة الحوار الاجتماعي عبر التعبئة الجماعية لكل القطاعات الحكومية من أجل توفير الشروط الضرورية لإحلال سلم اجتماعي حقيقي، وعبر بناء نموذج حديث ومتين للحوار الاجتماعي، يقوم على مقاربة تشاورية وتشاركية مع كل الشركاء الأساسيين، وضمان حكامته وتكامله الوظيفي، وذلك بُغية تكريس مفهوم العدالة الاجتماعية من جهة، وباعتباره آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وهو الأمر الذي نجحت الحكومة في تحقيقه منذ الأشهر الأولى لولايتها، من خلال وضع تصور جديد وشامل لمأسسة الحوار الاجتماعي الذي يشكل ثمرة لهذا العمل التوافقي، بفضل الانخراط الإيجابي والمسؤول والمجهودات القَيِّمة التي بذلتها كل الأطراف في هذا الإطار، مُمَثَّلة في القطاعات الحكومية والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين.

كما يُعتبر النجاح في التوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي، الذي شرعنا بكل مسؤولية في ترجمة التزاماته على أرض الواقع، خير دليل على متانة العلاقة بين المؤسسة التنفيذية وجميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بدون استثناء، والتي تشكل خيارا يعزز الممارسة الديمقراطية لبلادنا ويعكس إرادتنا الصادقة في الانخراط في مسار إصلاحي عميق وجدي لمختلف الملفات والقضايا العالقة.

ويأتي على رأسها ملف إصلاح منظومة التقاعد، حيث بادرت الحكومة إلى عقد اجتماع أول مع النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب، خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، تمت خلاله المصادقة على منهجية العمل والبرمجة الزمنية لأشغال لجنة إصلاح أنظمة التقاعد، وستستمر هذه الاجتماعات، كانت 2 دالاجتماعات منذ هاذ التاريخ، في إطار اللجان للوصول إلى حلول متوافق عليها إن شاء الله في غضون 6 أشهر المقبلة، لمواجهة أزمة صناديق التقاعد التي تعاني من عجز كبير بشكل أصبح يُهدِّد معاشات المتقاعدين الحاليين والمتقاعدين المستقبليين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، يوازيه كذلك عزمها على تعزيز علاقة التعاون والتكامل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، والانفتاح على كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين وكل القوى الحية ببلادنا من خلال مواصلة النقاش والتشاور حول مختلف القضايا المطروحة أمامنا والتنزيل الفعال للإصلاحات المجتمعية والتنموية لبلادنا.

وما من شك في أن قضية وحدتنا الترابية، تأتي على رأس القضايا التي تقتضي يقظتنا وتعبئتنا الجماعية، من أجل ترصيد الإنجازات المحققة في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، ومواصلة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، خصوصا عبر تنزيل النموذج التنموي المندمج للأقاليم الجنوبية، الذي يشكل خارطة طريق واضحة لتنمية مستدامة بهذه الأقاليم.

وهنا لا يفوتني أن أتوجه بعبارات الإشادة والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية والوقاية المدنية على تَجَنُّدهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت المناقشة والتصويت إن شاء الله على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أجواء إيجابية ومسؤولة، ولا يسعني إلا أن أنوه بالمساهمة القَيِّمة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين في إنجاحها من خلال تعبئتهم المكثفة ونقاشهم الهادف داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي اللجان القطاعية بمجلسكم الموقر.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسادة رؤساء وممثلي مختلف الفرق والمجموعات النيابية، أغلبيةً ومعارضةً، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان القطاعية، على انخراطهم القوي في النقاش واشتغالهم المتواصل من أجل المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2023 في أحسن الظروف إن شاء الله.

وفي هذا الإطار، فقد عرف مشروع قانون المالية لسنة 2023، بدوره نقاشات ومشاورات موسعة حول أهم التدابير والمقتضيات، وذلك منذ المراحل الأولى لإعداده وإلى غاية يومنا هذا، وذلك من أجل تجويد مقتضياته وملاءمتها مع مطالب القطاعات والفئات المعنية دون المساس بأولوياته وتوجهاته المحورية.

كما تعاملت الحكومة بشكل بنّاء مع الأجواء الإيجابية التي طبعت

النقاش والمصادقة على هذا المشروع، من خلال تمكين السيدات والسادة المستشارين من المعطيات المفصلة تجاوبا مع كل تساؤلاتكم وملاحظاتكم، وأيضا من خلال التجاوب بشكل جدي وموضوعي مع مختلف التعديلات التي تقدمتم بها.

وهكذا، فمن أصل 333 تعديلا تَمَّ التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، تَمَّ سحب 228 تعديلا، وتَمَّ قَبول 60 تعديلا، وهو ما يعني قبول ما يفوق 57% من التعديلات المقترحة.

واسمحوا لي أن أقدم هنا بعض هذه التعديلات التي تم قبولها:

- الرفع من المناصب المالية المخصصة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإضافة 90 منصبا جديدا تم خصمها من المناصب المالية المؤهلة لرئيس الحكومة لتوزيعها، ويهدف هذا التعديل إلى تمكين هذه الهيئة من النهوض بمهامها الدستورية، بعد تعيين أعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله، ودخول القانون رقم 46.19 المتعلق بها حيز التنفيذ، وتفعيلا لمقررات مجلسها المنعقد يوم 13 نونبر 2022؛
- تعديل آخر هو تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير بمناسبة أول تشغيل له إلى غاية دجنبر من سنة 2026؛
- تخفيض المدة الواجب تخصيصها للسكن الرئيسي من ستة (6) سنوات إلى خمس (5) سنوات للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية، مع توضيح مفهوم السكن الرئيسي وتحديد الحالات التي يمكن اعتبارها كسكن رئيسي لتفادي التأويلات والنزاعات أمام المحاكم؛
- إعفاء الأغذية البسيطة المعدة لتغذية البهائم والدواجن من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 دجنبر 2023؛
- رفع رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون من طرف الخاضع للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة والذي يخضع ما زاد عنه للحجز في المنبع، من 50.000 درهم إلى 80.000؛
- مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين، وهنا عتسمحو لي غنعطي بعض التفاصيل:

- تخفيض مبلغ الدفعة المقدمة اختياريا من طرف المحامي على الحساب برسم الضريبة على الدخل من ثلاثمائة (300) درهم إلى مائة (100) درهم يؤديه كل محام، عن كل قضية استخلص مجموعَ أو جزءَ مبلغِ الأتعاب المتعلقة بها؛

- تمديد مدة إعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على الحساب من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات؛

- حذف إلزامية الإدلاء بالرقم الوطني المهني؛

- الأداء التلقائي اختياريا لدفعة واحدة مقدمة على الحساب قبل انصرام الشهر الموالي للسنة المحاسبية المعنية بدل دفعتين مقدمتين على الحساب قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية؛

- تحديد مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال السنة عن كل قضية اسْتَخلص مجموعَ أو جزءَ مبلغِ الأتعاب المتعلقة بها، المضروب في مائة (100) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي يُدلي بها المحامي لإدارة الضرائب؛

- وأخيرا، فيما يخص المحامون، التنصيص على إدلاء السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بلوائح الملفات المسجلة باسم المحامي لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن البيانات المتعلقة خصوصا بهويته الضريبية، وتعريفه، وعدد القضايا المسجلة باسمه؛

- إقرار الاستثناء من تطبيق سعر35%برسم الضريبة على الشركات إذا تجاوز الربح الصافي100 مليون درهم، بالنسبة للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" والمنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي، وكذلك الشركات التي تلتزم باستثمار مبلغ لا يقل عن 1.5 مليار (1.500.000.000) درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 دجنبر 2026، في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة ووفق بعض الشروط؛
- تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير من 10%إلى 5% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات، مع حصر تطبيق هذا الحجز في المنبع على المكافآت المؤداة من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها.

فكانت هذه بعض التعديلات، ونتطرقو للأخرى إن شاء الله في مرحلة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، كما تعلمون، في سياق معقد واستثنائي تزامنت فيه، وبشكل غير مسبوق، تداعيات الجائحة والصراعات الجيوسياسية والجفاف لتخلق أزمات متعددة الأبعاد والتأثيرات على الصعيد العالمي، وهو ما كانت له امتدادات على السياق

الوطني، فرضت ضغطا إضافيا على القدرة الشرائية للأسر، وعلى ماليتنا العمومية.

ولأن مواجهة هذه التحديات الجسيمة والاستجابة للحاجيات المستعجلة، لا يتم عبر الشعارات وكثرة الجدل، فقد واجهتها الحكومة بالعمل وباتخاذ تدابير مسؤولة وطموحة وواقعية للحد من تداعيات هذه الأزمات على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، ودون الارتكان إلى ديونٍ إضافية تُثقل كاهل الأجيال القادمة، ودون التقليص من حجم الاستثمار العمومي، ومع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، وهي مقاربة لا يمكن اعتمادها دون التوفر على المنظور الاستراتيجي وعلى الإرادة السياسية والكفاءة اللازمة.

فقد كانت أمامنا خيارات سهلة، وغير مُكلِّفة سياسيا على المدى القريب، لكنها باهظة التكلفة وشديدة الأثر على المدى المتوسط والبعيد، لعل أبرزها هو الرجوع إلى النظام السابق للدعم.

وأريد أن أؤكد بهذه المناسبة أن الكُلفة المالية السنوية التي كان سيتعين علينا تحملها في حالة الإبقاء على دعم المنتجات البترولية السائلة، كانت ستناهز إجمالا 87 مليار درهم، وهو ما كان سيضطرنا للتخلي عن ميزانية الاستثمار بأكملها، أي التخلي عن تنفيذ المشاريع الإستراتيجية لبلادنا في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها، إضافة إلى فقدان السيادة المالية لبلادنا لا قدر الله.

ورغم ذلك، ولمواجهة ارتفاع الأسعار الذي يفرضه السياق الحالي، خصوصا فيما يتعلق بالمواد الأساسية، وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في هذه الظروف الاستثنائية، فقد اتخذت الحكومة عدة قرارات شجاعة وصائبة في نفس الوقت:

أولا: قرار مواصلة دعم المواد الأولية الذي ينتظر أن تناهز تكلفته 40 مليار درهم خلال سنة 2022؛ حيث من المنتظر أن تبلغ الكلفة الإجمالية لدعم غاز البوتان حوالي 22 مليار درهم، و9 مليار درهم بالنسبة للقمح المستورد، و1.4 ملايير درهم بالنسبة للدقيق الوطني من القمح اللين، و1.3 ملايير درهم بالنسبة للسكر (المستورد)، و3.5 ملايير درهم للسكر المكرر؛

ثانيا: قرار دعم القطاعات المتضررة بشكل مباشر من الأزمة، والتي لها أيضا وقع مباشر على القدرة الشرائية، خصوصا من خلال دعم مهني قطاع النقل، وستناهز التكلفة الإجمالية لهذا الدعم من هنا لنهاية السنة 5 ملايير درهم، من أجل ضمان استقرار أسعار النقل حفاظا على القدرة الشرائية؛

ثالثا: قرار تخصيص 2 مليار درهم لدعم قطاع السياحة لمواجهة تداعيات الجائحة؛

رابعا: 10 ملايير درهم لمواجهة تداعيات الجفاف من خلال تأمين إمدادات منتظمة من المنتجات الغذائية وضمان استقرار الأسعار؛

خامسا: قرار كذلك تخصيص 5 ملايير درهم لدعم وإعادة تأهيل قُدرات المكتب الوطني للكهرباء والماء، الذي تأثرت وضعيته المالية نتيجة ارتفاع المواد الأولية في الأسواق الدولية، وذلك بُغية الإبقاء على أسعار خدماته في مستوياتها الحالية، حيث تتحمل ميزانية الدولة تقريبا 75 درهما في كل 100 درهم، أو 125 درهما في الفاتورات اللي كتمثل 200 درهم اللي كيدفعوها المواطنين في فواتير الكهرباء، وتزيد تحملات ميزانية الدولة في هذا الإطار كلما زادت الأشطر.

وهو ما ينطبق كذلك على فواتير الماء الصالح للشرب التي تتحمل ميزانية الدولة جزء مهم جدا من سعرها المحتسب على المستهلك، هذا، في الوقت الذي تضاعفت فيه فاتورة الكهرباء في الدول المجاورة وفي العديد من الدول الأوربية بثلاثة وأربعة حتى لعشرة مرات؛

سادسا: قرار دعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة وحماية حقوقها من خلال الشروع الفعلي في تنزيل التزامات الحوار الاجتماعي التي أخذتها الحكومة على عاتقها في إطار الاتفاق التاريخي الذي أبرمته مع الفرقاء الاجتماعيين، والمتمثل في الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي، حيث تبلغ التكلفة المالية الإجمالية للحوار الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام ما يناهز 9.2 مليار درهم.

وقد كلفت هذه القرارات بأجمعها ما يفوق 40 مليار درهم إضافية في ميزانية سنة 2022، دون اللجوء إلى إثقال كاهل الأجيال القادمة بالديون، ودون وقف اعتمادات الاستثمار رغم توفرنا على الترخيص البرلماني بذلك، ودون الرفع من عجز الميزانية، حيث ستتقلص بـ 0.6%من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع سنة 2021.

ويجب أن نفتخر جميعا بهذا التدبير المتميز لبلادنا لماليتنا العمومية في ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى وصارت تواجه صعوبات كبيرة لتدبير ماليتها العمومية في ظل تراكم الديون وتقلص الهوامش، ولعل خير دليل على ذلك هو حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التنقيط الدولية (ستاندارد أند بورز)، الذي أكد الآفاق المستقرة للتوازنات المالية للمملكة، وهو ما تؤكده أيضا تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، ويعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات، رغم هذه الظرفية الدولية الصعبة.

كما تتدارس بلادنا حاليًا مع صندوق النقد الدولي إمكانية استخدام خط الائتمان المرن (LCM[5]) كتأمين ضد الصدمات الخارجية، هذه الأداة الاحترازية لازم أن نعرف أنها تم إلى حد الآن تخصيصها أساسا لفائدة البلدان الصاعدة التي تتميز بأسس ماكرو اقتصادية متينة وقدرة على تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية سليمة.

وسيمكن اللجوء إلى هذا الخط من تعزيز ثقة الشركاء الأجانب

[5] **L**igne de **C**rédit **M**odulable

والمستثمرين في الآفاق الاقتصادية لبلادنا والولوج إلى الأسواق المالية الدولية في ظل ظروف أفضل، كما أنه سيتيح إمكانية توفير الظروف المواتية لمواصلة تنفيذ مختلف برامج الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

إن الاختيارات التي أطرت عمل الحكومة خلال سنة 2022، في ظل سياق أثقل كاهل اقتصادات وساكنة العالم أجمع، هي نفسها التي تم اعتمادها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي يترجم تصورها الاستراتيجي لمواجهة التحديات الراهنة ومعالجة مختلف الملفات والقضايا المطروحة.

فهاجسنا الأول هو الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتقليص أثر التضخم المستورَد على معيشهم اليومي، لكننا حريصون في نفس الوقت على تنزيل التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي والإلتزامات في إطار البرنامج الحكومي، والتي يمكن جمعها في ثلاثة محاور أساسية هي:

- إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- تعزيز الاستثمار المنتج للنمو ولمناصب الشغل؛
- المُضي قُدما في إصلاح نظامنا الضريبي، مع التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية.

وما من شك أن تحقيق هذا التحول الشامل الذي يستثمر تراكمات ومكتسبات أزيد من 20 سنة، هو المحدد الأول والمباشر لاختيارات مشروع قانون المالية لسنة 2023، الذي يمكن تلخيص فلسفته والتعبير بشكل أدق عنها من خلال معاني: الكرامة، العدالة والتنافسية.

فهو مشروع يروم تحقيقالكرامة لكل مواطن، لأن المشروع يولي أهمية كبرى لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية إلى جانب دعم القدرة الشرائية للمواطن في هذه الظرفية الصعبة، وتحسين الدخل لعدة فئات اجتماعية، إضافة إلى دعم التشغيل وإيلاء أهمية كبرى للقطاعات التي تمس الظروف المعيشية للمواطنين بشكل مباشر كالصحة والتعليم والسكن.

وهي كلها توجهات وتدابير تؤكد أن كرامة المواطن احتلت موقعا لا يستهان به في هذا المشروع، تماشيا مع ما عَوَّدَنا عليه صاحب الجلالة نصره الله الذي جعل كرامة المواطن جوهراً لكل السياسات العمومية.

ولعل الأرقام تبين ذلك بشكل ملموس، حيث تم تخصيص:

- ✓ 1/3 (ثلث) الاعتمادات المفتوحة لقطاعي الصحة والتعليم، بغلاف مالي يناهز 100 مليار درهم؛
- ✓ 15 مليار درهم لتعميم الحماية الاجتماعية؛
- ✓ 9.2 مليار درهم لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي.

إضافة إلى الدعم المباشر للأسر لاقتناء السكن، من خلال الانتقال من دعم العرض إلى دعم الطلب لفائدة الفئات الفقيرة وكذلك الطبقة المتوسطة.

حضرات السيدات والسادة،

تشكل العدالة المكون الثاني لشعار هذا المشروع، على اعتبار أنه لا كرامة بدون عدالة، فقد عملنا من خلال هذا المشروع على ضمان المساهمة المتوازنة لكافة فئات المجتمع في المجهود الجماعي لتنمية بلادنا، في إطار التكافؤ والتكافل دون تغليب مصالح فئة على حساب فئة أخرى.

فكل التدابير الجبائية لهذا المشروع يغلب عليها هاجس العدالة قبل تحقيق الموارد الضرورية.

وهنا أود التأكيد على مجموعة من النقط الأساسية:

أولا: فلقد تم الالتزام في إعداد التدابير الجبائية لهذا المشروع، بمقتضيات القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الضريبي الذي صادق عليه البرلمان بعد 2 مناظرات جبائية حضرت فيها آراء كل أطياف المجتمع، أي بمعنى أكثر دقة، فإن الحكومة رغم ثقل الالتزامات لم تلجأ إلى مقاربة استثنائية، بل آثرت الإبداع لتحقيق التوازن من داخل الالتزامات المتوافق عليها من طرف كافة الفاعلين والمُتضمَّنة في هذا القانون الإطار؛

ثانيا: في سياق تنزيل القانون الإطار، جاء هذا المشروع بإصلاح هام يتعلق بالضريبة على الشركات في إطار التوجه التدريجي نحو سعر موحد، والهدف منه هو ترسيخ مبدأ العدالة الجبائية وقواعد المنافسة الحرة والممارسات الدولية الفضلى التي تقتضي فرض هذه الضريبة على الأرباح المحققة من طرف الشركات بسعر نسبي موحد يضمن الحياد الضريبي للفاعلين الاقتصاديين وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار.

وسيمكن هذا التدبير من إعطاء صورة واضحة حول منظومة هذه الضريبة في أفق سنة 2026 وفق منهجية تدريجية على مدى أربع (4) سنوات، تفاديا لأي تأثير على الفاعلين الاقتصاديين أو على خزينة الدولة مما يعزز الثقة لدى مختلف المستثمرين من خلال تحقيق الاستقرار الجبائي؛

ثالثا: نحن حريصون على التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون الإطار، حيث ابتدأنا هذه السنة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، على أساس الشروع ابتداء من السنة القادمة في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وكذلك على القطاع غير المهيكل؛

رابعا: بالنسبة للتدابير الجبائية التي تهم المحامين وبعض المهن الحرة، أود التأكيد مرة أخرى بأن الأمر لا يتعلق برفع الضرائب أو بضريبة جديدة بقدر ما يهدف إلى تحسين طريقة استخلاص المستحقات الضريبية، وقد أثبتت الحكومة ذلك من خلال الحوار الذي فتحته مع ممثلي هذه الفئات المهنية من أجل تعميق الفهم حول هذه التدابير، كما تجاوبت بشكل إيجابي مع التعديلات التي تم اقتراحها؛

خامسا: فيما يتعلق بتحسين دخل الأجراء، فأعتقد ويجب أن نكون مقتنعين جميعا بأنه لن يتحقق من خلال الاقتصار على إصلاح الضريبة على الدخل، لأن تقريبا 55% من الأجراء و86% من المتقاعدين معفيون من هذه الضريبة، يعني واخا يكون إصلاح ديال الضريبة على الدخل ما

غيكون عندهم حتى أثر، وقد أوفينا من خلال هذا الإجراء، بالتزام وقعنا عليه مع النقابات، وقمنا بتنزيل إحدى التوصيات المهمة للمناظرة الوطنية حول الجبايات التي شاركتم فيها، والتي تدخل كذلك ضمن مقتضيات القانون الإطار.

أما فيما يخص الرفع من الأجور، وكما أكدت على ذلك سابقا، فقد اعتمدنا مقاربة تدريجية في التنزيل تقوم على توفر تصور متكامل لإصلاح كل قطاع بما في ذلك الموارد البشرية.

وبناء على ذلك، عمدت الحكومة إلى فتح الحوارات القطاعية سالفة الذكر مع الفرقاء الاجتماعيين بكل من قطاعات الصحة والتعليم العالي.

وإجمالا، تبلغ التكلفة المالية الإجمالية للحوار الاجتماعي بالنسبة للقطاع العام ما يناهز 9.2 مليار درهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتمثل المكون الثالث لشعار هذا المشروع هي التنافسية، حيث تعكس مختلف الإجراءات الواردة فيه توجها واضحا نحو دعم الاستثمار وإعادة إنعاش النمو لخلق الثروة وإحداث مناصب الشغل، وتوفير التمويلات الضرورية لمختلف الإصلاحات الاجتماعية.

فقد تم تخصيص 300 مليار درهم لدعم الاستثمار، وهو مجهود إرادي لتحريك عجلة الاستثمار سواء من خلال الاستراتيجيات القطاعية، أو من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

كما تم تخصيص أزيد من 3 ملايير درهم لدعم الاستثمار الخاص في إطار تنزيل ميثاق الاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

هكذا، تختزل ثلاثية الكرامة والعدالة والتنافسيةروح وفلسفة مشروع قانون المالية لسنة 2023، التي تشكل ترجمة للتصور العام والمنظور الاستراتيجي الذي تحدثت عنها سابقا، والذي تؤطره التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي، وهو ما يضمن التقائية مكونات المشروع وانسجامها، بشكل يجعله مشروعا واقعيا قابلا للتنفيذ، وقادرا على خلق أرضية وديناميةتنموية شاملة، رغم التحديات التي تتخللها في هذه الظرفية العالمية الضبابية والمتأزمة.

وعليه، فمشروع قانون المالية لسنة 2023، مشروع إرادي يجسد إرادة الحكومة لتجسيد التزاماتها تجاه المواطنين من خلال تدابير ملموسة.

وهو مشروع واقعي، لأننا اعتمدنا فرضية 800 دولار لغاز البوتان، بالاستناد إلى توقعات المؤسسات المختصة، والتي أخذت بعين الاعتبار استمرار ارتفاع الأسعار الدولية لهذه المادة مع الدخول الفعلي للحظر الأوروبي على المنتجات البترولية الروسية حيز التطبيق نهاية السنة الجارية، واحتمال استمرار انخفاض صادرات منظمة أوبك+ من غاز البترول المسال، ولا يقتصر طابع الواقعية فقط على فرضيات هذا المشروع، بل يتعداها أيضا إلى مختلف تَوَجُّهاتِه وتدابيره.

كما أن هذا المشروع طموح ومتفائل أيضا، لأنه ورغم الظرفية الاقتصادية الصعبة وتوقع انخفاض الطلب الخارجي الموجه للمغرب نتيجة تراجع آفاق النمو بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأول لبلادنا، فإنه يهدف إلى تحقيق معدل نمو الاقتصاد الوطني بـ 4%، وذلك من منطلق ثقتنا في قدرة بلادنا على الانفتاح على شركاء آخرين للحفاظ على الطلب الخارجي في مستويات معقولة من جهة، وبناء على التوجه الإرادي للحكومة بدعم الطلب الداخلي من جهة أخرى، وذلك من خلال مجموعة من التدابير المحفزة والتي يأتي على رأسها الرفع من الاستثمار العمومي الذي يناهز 300 مليار درهم، ودعم الاستثمار الخاص، وتدابير دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي الذي سيكلف 9 ملايير درهم، ومواصلة دعم المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة باعتمادات تقدر بـ 26 مليار درهم.

هذا، بالإضافة إلى التعافي المتوقع أن يتواصل في مجموعة من الأنشطة غير الفلاحية خاصة قطاع السياحة.

أضف إلى ذلك، التدابير التي سيتخذها بنك المغرب والحكومة لضبط مستوى الأسعار والتي ستمكن من تقليص معدل التضخم إلى 2%.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم كانت بعض النقط المفصلة في مشروع قانون المالية وفق ما أفرزه التفاعل والتعاون الإيجابيين بين الحكومة وبين مؤسستكم الموقرة.

ويجدر بي في الختام أن أشير، كما أسلفت في البداية، أنه رغم الصعوبات الكبرى التي تطبع السياق العام الخارجي وتأثيراته الكبيرة، فإن الحكومة عملت على التفعيل الأمثل لمؤهلاتنا الوطنية من أجل تخطي العوائق التي تفرضها الظرفية الدولية، وذلك قصد ضمان استمرار السير وفق الاختيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، بما يعنيه ذلك من العمل على امتصاص الصدمات الخارجية المتتالية على النحو الذي يجعل بلادنا قادرة على تنفيذ برامجها وفق منظور التنمية الشاملة.

وعلى هذا الأساس، فإن توازن مكونات مشروع القانون كان تحديا حقيقيا وصعبا، غايته تجسيد الشعار الذي يختزل مرجعيته وفلسفته، أي: كرامة، عدالة وتنافسية، وهو الشعار الذي يعني تقدما متوازيا بين الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على توازناتنا المالية والماكرو اقتصادية ضمانا للحفاظ على سيادة قرارنا المالي، وعلى موقع بلادنا كقاطرة تنموية في شمال أفريقيا.

كما أن هذا التوازن الخلاق والمقاربة الإرادية تساهم في إعطاء بلادنا كل مقومات الثبات على مسار خدمة مصالحنا العليا وعلى رأسها قضية الوحدة

الترابية التي أصبحت بالنسبة لبلادنا أمرا محسوما وتحولت إلى بوابة لسياسة كبرى تدفع بخطى ثابتة نحو الاندماج الاقتصادي والتنموي على المستوى الجهوي والقاري وفق السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

ختاما، أجدد الشكر لكافة مكونات مجلسكم الموقر على روح المسؤولية والتعاون الذين أبنتم عنهما طيلة فترة دراسة هذا مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

وبذلك نكون قد استكملنا المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وإن لم يكن لديكم مانع، السيدات والسادة المستشارين، سنأخذ راحة لمدة ساعة بعدها سنعود لاستكمال الجلسة المخصصة للتصويت على مواد الجزء الأول من المشروع، والجلسة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية بعد تصويت اللجان الدائمة.

بعد ساعة نعود إلى القاعة.

شكرا.